الحرية

اسبوعية سياسية عربية

بيروت - الاثنين ٨/١٠/١٩٧٣ - العدد ٦٤٠ - السنة ١٣ - الثمن ٢٥ ق.ل

بينما كانت "الحرية" قد طبعت بدأت الاشتباكات العسكرية الواسعة على القناة وعلى الحدود السورية .

السلاح .. السلاح للجماهير العربية

فليستمر القتال ولتعبأ الجماهير

وتنطلق المقاومة الفلسطينية عبر الحدود

وليقطع النفط

ولتضرب المصالح الأميركية .

صمود الحركة الوطنية الديمقراطية واتساعها وراء قرارات السادات الأخيرة

قبل خطاب السادات الاخير الذي اعلن فيه سحب الاتهام عن الطلاب واعادة الصحفيين ، قبل هذا الخطاب باسبوعين كانت محاكمة الطلاب قد بدأت .. وفوجئت السلطات المصرية بعدة امور :

اولا : اصرار الطلاب المتهمين بالدفاع السياسي عن انفسهم مما سيحول المحاكمة الى محاكمة لسياسة النظام ومواقفه الاستسلامية المختلفة .

وقد فوجيء المسؤولون باصرار الطلاب وصمودهم وروحهم المعنوية العالية ورفضهم اية مساومة وشجاعتهم التي لا حد لها بان يقولوا كلمتهم وان يتحملوا مشقات السجن والتعذيب . وقد هتفوا داخل المحكمة ضد الحل السلمي وضد المصالحة مع الملك حسين .

ثانيا : فوجئت السلطات المصرية بتجمع كبير من الاهالي والجماهير احاط بالطلاب اثناء دخولهم المحكمة بالرغم من كثرة اجراءات الامن وشدتها ، وكان تجمع الاهالي بمثابة مظاهرة شعبية عارمة مؤيدة للطلاب وكان الاباء والامهات يشجعون ابناءهم ويحيون صمودهم .

ثالثا : ان الحركة الطلابية الوطنية كانت تستعد على ابواب السنة الدراسية لاثارة واسعة لقضية الطلاب المتهمين والمطالبة بالافراج عنهم ، وكان استمرار اعتقال الطلاب ومحاكمتهم مع تسرب اخبار التعذيب المعنوي والمادي الذي تلقوه ، وعدم قانونية الاتهامات ، كل ذلك كان يتجمع في افق السنة الدراسية القادمة مما سيدفع الى قيام انتفاضة طلابية جديدة تطالب بالديمقراطية الحقيقية للجماهير .

هذا على صعيد الطلاب .

اما على صعيد الصحفيين والادباء المطرودين فانه منذ قرارات فصلهم وطردهم من عملهم ، والحملة الديمقراطية الواسعة داخل مصر وخارجها تتسع وتتزايد . وقد اثارت قرارات الفصل والطرد نقمة واستياء اوساط اجتماعية واسعة ، وقد تاثرت صفوف المثقفين عامة في نقابات المحامين والمهندسين الخ بهذه الاجراءات ، مما جعل « موقفها الوسطي » يقترب من صفوف الحركة الوطنية والديمقراطية أكثر فاكثر . وقد وجدت الطبقة الحاكمة ان هذه الفئات الاجتماعية التي تقف عادة في « الوسط » بين النظام والحركة الشعبية قد بدات تنحاز الى صفوف الحركة الشعبية وتفقد ثقتها بالنظام نتيجة اجراءاته غير الديمقراطية التي طالت بعض الرموز الثقافية والادبية التي تمثلها .. هذا بالاضافة الى الخلافات المحتدمة داخل اجنحة الطبقة الحاكمة حول قضية الوحدة مع ليبيا مما دفع جناح هيكل المدعوم من العقيد القذافي الى تبني قضية هؤلاء الصحفيين المطرودين ، والعمل على حمايتهم تحت مظلة القذافي ، وقد بدا هيكل يعمل على انشاء جهاز اعلامي واسع خارج مصر يرتبط بجناح القذافي ، بجمع شمل هؤلاء الصحفيين والمثقفين . وقد شعر السادات بخطر ما يحدث ، واعتبره بمثابة تقوية لنفوذ القذافي داخل مصر .

ولا شك بان القرار الاخير بعودتهم الى اعمالهم يحاول السادات من خلاله ان يسحب هذه الورقة من يد الجناح الاخر !

ان صمود الحركة الوطنية والديمقراطية واتساعها واستمرار الحركة الطلابية وقدرتها على التحرك على ابواب العام الدراسي المقبل ، واتساع صفوف الحركة الديمقراطية في البلاد ووصولها الى فئات من الطبقات الوسطى نفسها التي تشكل دعامة من دعائم النظام القائم ، كل ذلك دفع السلطة الى التراجع ، والى اظهار نفسها بانها قد « عفت » عن الطلاب والصحفيين ، لعل ذلك يخفف من اتساع النقمة واتساع الحركة ... في وقت يحتاج فيه الحكم الى فترة هدوء واظهار نفسه بمظهر المستقر والقادر بدون اضطرابات داخلية او انتفاضات طلابية او مظاهرات ومحاكمات تمس مواقفه السياسية المختلفة ، وهو يحتاج الى ذلك في وقت يراهن فيه على « وحدة الصف العربي » وعلى « قوة » الموقف العربي بالتضامن مع الرجعية السعودية والرجعية الهاشمية لحل المعركة المزعومة التي تخوضها السعودية من اجل الضغط على الولايات المتحدة الاميركية لتوصل هذه المرة الى حل ما ... لذلك كان خطاب السادات هذه المرة - هادئا لم يهدد ولم يتوعد ولم يعد باي موعد للمعركة كما فعل في السابق ، فقد عرف هذه المرة فضيلة الصمت ، واعتبر ان العمل اهم من الكلام !

ان محاولة الانفراج الداخلي والافراج عن الطلاب وعودة الصحفيين هي بمثابة تغطية للمراهنة الجديدة بان الحل بيد السعودية ومفتاح الضغط على الاميركيين كي يضغطوا على اسرائيل هو بيد الملك فيصل الذي « يتحدى » الولايات المتحدة بتحديد انتاج النفط!

ان المراهنة على الرجعية السعودية واعتبار مساعداتها والعلاقات معها هي الاساس في السياسة المصرية ، يؤكد بان سياسة التراجع والتنازل تنزلق باستمرار نحو المزيد من الارتهان للرجعية العربية !

ان هذا الانفراج المؤقت الذي اضطر السادات اليه بسبب الظروف الداخلية والعربية ، ومحاولة لاستباق تزايد الحركة الشعبية وتحرك الطلاب الوطني لا ينفي استمرار الارهاب والقمع باساليب خفية « وسرية » ، فقد عرفت الحركة الشعبية في الفترة الاخيرة شتى اشكال القمع والارهاب والاضطهاد .

وتتحدث احدى بيانات الحركة الطلابية الوطنية التي صدرت مؤخرا عن الاساليب غير القانونية وعن مختلف اساليب القمع والتعذيب التي اتبعت ضدهم :

يقول الطلاب :

الاعتقال والقبض على كثير من القيادات الطلابية تم باذن من النيابة واستخدم اجراء الحبس الاحتياطي الذي لا يفترق عن الاعتقال في شيء ومصادرة ابسط الحقوق الطبيعية للمتهم في الدفاع عن نفسه بحضور محام الى جانبه في التحقيق ... وممارسة اجهزة الامن ابشع اساليب التعذيب والاكراه البدني والمعنوي ضد الطلاب المعتقلين من اجل اجبارهم على الاعتراف باتهامات ملفقة .

... ولعل ابشع ما في الامر ان المحاكمة تتم بالاستناد الى مجموعة من القوانين الرجعية التي اصدرها الانجليز انفسهم او قادة الانقلابات الدستورية قبل عام ١٩٥٢ مثل قانون منع التظاهر والتجمهر الذي يرجع الى عام ١٩١٤ ضمن ما عرف باجراءات الامن البريطاني !

وقانون الطوارىء لعام ١٩٦٨ وهو امتداد لقانون الاحكام العرفية الذي اعلنه الجنرال مكويل قائد جيش الاحتلال البريطاني في مصر عام ١٩١٤ ، وقانون حفظ النظام في معاهد التعليم الذي صدر عام ١٩٢٨ على يد الديكتاتور محمد محمود بعد ان حل البرلمان وعطل الدستور ، وهو يعاقب كل طالب يمارس العمل السياسي في الجامعة مثل تاليف لجان او جماعات سياسية اوحضور اجتماعاتها او نشر محاضرات او مجلات ونشرات سياسية او القيام او الاشتراك في مظاهرة سياسية او اضراب عن الدراسة ! وهو قانون يهدف اساسا الى عزل الطلاب عن الكفاح الوطني واعتبارهم « طلاب علم » فقط وهو ما تستهدفه السلطة الان !

ولم يقتصر الامر على الطلاب ، فقد اعتقل عدد كبير من القيادات العمالية في مصانع الاسكندرية واعتقال عدد من المحامين والمثقفين مثل المناضل نبيل الهلالي والاديب ديمدري وابراهيم فتحي وخليل طلعت وغيرهم . كما تم ابعاد حوالي ستين فلاحا من قادة الحركة الفلاحية في كمشيش وحظر عودتهم الى القرية ، .. والاعتراض على الالف من العناصر الوطنية التي رشحت نفسها لانتخابات الاتحاد الاشتراكي واللجان النقابية ، وضربت انتفاضات العمال في مصانع الحديد والصلب والمصانع الحربية في حلوان ومصانع النسيج والخزف الصيني والادوات الصحية في شبرا الخيمة ومصانع النسيج والكبريت وارصفة الشحن والتفريغ في الاسكندرية ومصانع الالكترونات في بنها ، والاعتداء الوحشي على هيئات الفلاحين في كمشيش وابو كبير والعباط ودكرنس وعزبة المناوي بالبحيرة ، وطرد الفلاحين من اراضيهم واعادتها الى كبار الملاك ، وتكوين عصابات ارهابية تابعة للمسؤولين في السلطة لشن حملات من الارهاب الدموي ضد الطلاب الوطنيين ، التامر على انصار وجماعات الثورة الفلسطينية في الجامعة بهدف تصفيتها ، تزايد القوانين المقيدة للحريات مثل قانون الوحدة الوطنية وقانون المال العام ..

هذه هي مختلف اساليب القمع والاضطهاد السرية والخفية احيانا والعلنية احيانا اخرى التي اتبعت ولم تزل تتبع ضد الحركة الشعبية

ان الافراج عن الطلاب وعودة الصحفيين الى اعمالهم مكسب من مكاسب الحركة الوطنية الديمقراطية ، وسيستمر نضال هذه الحركة ضد كل القيود والقوانين اللاديمقراطية ..

«لجنة مناصرة الثورة في الخليج» بلندن تفضح ادعاءات السلطان قابوس

أصدرت « لجنة مناصرة الخليج » في لندن البيان التالي تعليقاً على زيارة قابوس . سلطان عمان . لبريطانيا :

الحرب الوحيدة التي لا تزال القوات البريطانية تخوضها ، عدا حربها في ايرلندا الشمالية ، هي حربها ضد الثوار في سلطنة عمان . بدأت هذه الحرب عام ١٩٦٥ ، وقد تورطت فيها بريطانيا تورطاً كبيراً . في ابريل من هذا العام ، قام وزير الدفاع البريطاني — كارنغتون ، بزيارة للقوات والقواعد البريطانية في سلطنة عمان واكد ، لدى عودته لبلاده ، تصميم بريطانيا على خوض حربها العدوانية . والواقع ان زيارة سلطان عمان للندن ، خلال هذا الشهر ، وفرت الفرصة للحكومة البريطانية لكي تمضي في سياسة التدخل المباشر ونشر الدعاية التقليدية الرامية الى اخفاء دور بريطانيا الحقيقي .

ان سلطات « وايت هول » تلف الوضع في السلطنة بالاكاذيب الرسمية ، يساعدها التشويه والصمت في معظم الصحف البريطانية . الحقيقة ان السلطنة مستعمرة بريطانية منذ ما يزيد عن قرن ! وحالياً يتولى الضباط البريطانيون قيادة الجيش والطيران ، تحت ستار « معاهدة دفاع » وقعت عام ١٩٥٨ وتشكل ستاراً للسيطرة الاستعمارية . وهناك ما يزيد عن ٣٠٠ من ضباط الجيش والطيران يخدمون في جيش السلطنة . وهناك ، بالاضافة لذلك ، ما يزيد عن مئة من افراد « قوات الخدمة الجوية الخاصة » (المخصصة بقمع الحركات الثورية) يشاركون مباشرة في العمليات العسكرية تحت ستار « فرقة الجيش البريطاني للتدريب » . كما يساهم في هذه الحرب مئات من الموظفين والجنود البريطانيين الذين تزعم الدعاية الرسمية انهم في عمان لـ « حراسة » و « خدمة » قواعد سلاح الجو البريطاني فيها . وهذا شكل من اشكال التدخل « الخفي » كما هو الحال بالنسبة للاميركيين في لاوس .

ان قمع اية حركة معارضة في سلطنة عمان هو الحاجة المشتركة للحكومات الاوروبية والاميركية الشمالية واليابانية التي تحتاج الى النفط من الدول الايرانية والعربية المجاورة للخليج العربي . واي « اضطراب » في « حبل الامن » في عمان يهدد الدول الراسمالية المتقدمة التي تزيد من تدخلها في شؤون المنطقة حفاظاً على تدفق النفط الى بلدانها . وعمان حالياً « الحلقة الاضعف » بين الدول المنتجة للنفط . والبريطانيون الذين دعموا السلاطين المجرمين في ذلك البلد ، يسعون الان الى ابراز السلطان الجديد على انه مليك متنور وديمقراطي . والحقيقة ان السلطان قابوس جاء الى الحكم عام ١٩٧٠ على يد الانكليز بعد خلع والده ، سعيد بن تيمور ، المغرق في الرجعية .

وان زيارة السلطان الاخيرة الى لندن جزء من سياسة ترمي الى الايهام بان السلطنة مستقلة كما ترمي الى تمكين الحكومة البريطانية من استشارة مليكها المطواع وتقديم التوجيهات له .

خلال زيارته ، عقد السلطان مؤتمراً صحفياً لعدد من الصحف المختارة بعناية حلل خلاله الوضع في بلاده . واعلن أن قواته « تنتصر تدريجياً » في حربها بظفار ، وان القوات البريطانية قد عانت من « بعض الاصابات خلال الاشهر الماضية » . ان ما قاله السلطان حول الوضع العسكري لا يمكن الاعتماد عليه اطلاقاً . ففي شباط — فبراير ١٩٧٢ — ادلى بتصريح الى مجلة « الاسبوع العربي » في بيروت اعلن فيه انه قد قضى نهائياً على ثوار ظفار . بعد ايام قليلة من هذا التصريح ، هاجم الثوار قاعدة سلاح الجو الملكي البريطاني في صلالة ودمروا جزءاً منها ، وقتلوا خال السلطان قابوس في معركة كبيرة ، كما احتلوا مؤقتاً مدينة مرباط في اكبر عملية عسكرية عرفتها الحرب . ان السلطنة لا تذيع عدد الضحايا البريطانيين ، غير ان وزارة الدفاع في لندن اصدرت بياناً في تموز — يوليو الماضي تعلن فيه ان احد طياري سلاح الجو البريطاني قد اسقط مع طائرته وقتل في المنطقة الغربية من ظفار .

كذلك اعرب السلطان عن « امله » في « اقناع » الثوار بوقف القتال . هذا تضليل القصد منه بلبلة الاوساط الليبرالية في الغرب . ذلك ان قوات السلطان تقصف المناطق المحررة من جنوب عمان في محاولة لابادة السكان او دفعهم للهجرة الى المناطق التي لا تزال تحت سيطرة القوات الحكومية . وقد أحرقت المحاصيل ونفقت المواشي نتيجة هذه الغارات . كذلك فان السلطان قابوس يمتنع حتى عن اعلان الدستور منذ مجيئه للحكم او افساح المجال امام المشاركة الديمقراطية . وفي حزيران — يونيو اعلنت مصادر السلطنة اعدام ١٠ سجناء وصدور حكم بالسجن المؤبد على ٢٢ اخرين في محاكمات صورية منع المراقبون من حضورها .

أن السلطان يطالب بريطانيا الان بمساعدة عسكرية لمواصلة حرب تستهلك ٦٠ بالمئة من موازنة دولته . أن شعب عمان يعتبر السلطان غاصباً للسلطة ، يحكم بفضل القوى الاجنبية الداعمة له — بريطانيا ، ايران ، السعودية وباكستان . ولن يستتب السلام في عمان الا بطرد هذا المليك البائس ، الا بوضع حد للتدخل العسكري البريطاني . ان شعب عمان هو وحده الذي يملك حق تقرير مصيره ، مهما ادعى قابوس واصدقاؤه في لندن !!!

لجنة دعم الثورة في الخليج في المملكة المتحدة ، ٢٦ أيلول ١٩٧٢

عودة وفد الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي من زيارته لموسكو .

عدن — وصل وفد اللجنة التنفيذية المركزية للجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي قادماً من موسكو بعد ان قام بزيارة للاتحاد السوفياتي استغرقت تسعة ايام بدعوة من لجنة التضامن الافرو اسيوي وقد اجرى الوفد محادثات مع مختلف الهيئات الرسمية والاجتماعية السوفياتية ، واطلع على منجزات ثورة اكتوبر العظيمة وقال الرفيق عامر علي عضو اللجنة التنفيذية المركزية وعضو الوفد ان الزيارة كانت ناجحة وايجابية ، وان الرفاق المسؤولين في الاتحاد السوفياتي الذين قابلناهم واجرينا معهم المحادثات قد ابدوا تفهماً واهتماماً كبيرين لنضال شعبنا في عمان والخليج العربي . هذا وقد اذاع راديو موسكو عقب انتهاء الزيارة ان وفد اللجنة التنفيذية المركزية للجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي قد قام بزيارة للاتحاد السوفياتي في الفترة من ٩ الى ١٨ من الشهر الجاري وذلك بدعوة من لجنة التضامن الافرو اسيوي .

وقال الراديو ان الوفد اجرى لقاءات مع المنظمات الاجتماعية السوفياتية واطلع على حياة ومنجزات الشعب السوفياتي ، واضاف راديو موسكو انه قد توقفت اثناء المباحثات التي اجراها الوفد مع لجنة التضامن وسائل متابعة تطوير التعاون مع الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي .

٣٠٠ جندي عماني يسلمهم زايد معتقلين الى القابوس

عقدت حكومتا مسقط وابو ظبي .. اتفاقاً ينص على تبادل المتهمين السياسيين . وتتويجاً لهذا الاتفاق ، فقد تم حتى الان تسليم حوالي ٢٥٠ منهما جميعهم من الجنود العاملين في « جيش الاتحاد » الى السلطة الرجعية في مسقط ، حيث قامت هذه باستجوابهم بواسطة رجال المخابرات البريطانية — الاردنية !. وقد تم على اثر الاستجواب القاء القسم الاكبر من هؤلاء في سجون السلطة الرجعية في مسقط ولا يزالون فيها دون محاكمة .

سقوط شهيد اخر في سجون مسقط

اعلنت الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي عن استشهاد احد المناضلين في سجون مسقط ، فقد استشهد في سجون السلطة الاستعمارية في مسقط المناضل المعتقل سعيد عبد الله حمد العلوي في الشهر الماضي وذلك نتيجة لعمليات التعذيب الوحشي الذي تعرض له على ايدي الجلادين الانكليز والاردنيين وفور استشهاد المناضل .. قامت السلطات بنقله الى المستشفى حيث ادعت انه قد مات نتيجة للمرض الا ان العاملين في المستشفى قد اكدوا ان الشهيد قد وصل الى المستشفى وهو جثة هامدة . وان احدى عينيه كانت مفقوءة وعلى جسمه كدمات ورضوض وكثير من اجزائه مشوهة .

والمعروف ان الشهيد قد اعتقل في شهر ديسمبر عام ١٩٧٢م ضمن حملة الاعتقالات التي عمت السلطنة وكل منطقة عمان والخليج العربي.. وكان اهله ممنوعون من زيارته .. حيث كان المسؤولون يقولون لهم انه قد اعدم .. بينما الحكم الصادر بحقه كان السجن المؤبد .

هذا وقد طالبت عائلته بجثته الا ان السلطات رفضت تسليم الجثة ، خوفاً من انفضاح جريمتها .

السلطات القابوسية ترفض تشغيل الطلبة المتخرجين من جامعات دمشق وبغداد

رفضت السلطات الرجعية في مسقط اعتماد شهادات الطلبة العمانيين المتخرجين من جامعات دمشق وبغداد . وعدم تشغيلهم في دوائر السلطة ووزاراتها .. وذلك بحجة ان هذه الدول توجد بها احزاب تقدمية واحزاب شيوعية . وان السلطة ليس لديها ما يؤكد عدم انتماء هؤلاء الخريجين الى هذه الاحزاب !

الحرية

اصحاب الامتياز
محسن ابراهيم وشركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر

المدير المسؤول
انور نصار

المدير الاداري
ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير
شارع المصيطبة ، متفرع من شارع بشارة الخوري وعمر بن الخطاب — منطقة العاملية — محلة راس النبع — بناية فؤاد درويش هاتف : ٢٢٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت-لبنان

الحشود العسكرية الاسرائيلية والتطورات القادمة في المنطقة

خلال الاسبوع الماضي ، نقلت معلومات مختلف المصادر العربية عن ازدياد الحشود على الجبهة السورية ، وقيام اسرائيل بتكديس قوى عسكرية كبيرة على خط المواجهة في الجولان . كما بدأت صحف اسرائيل تكرر يومياً القول بان كل « الاجراءات » قد اتخذت لمواجهة الوضع على قناة السويس والجولان . وفي جنوب لبنان كانت المعلومات تؤكد استمرار قوات العدو الاسرائيلي وقيامها باستعدادات عدوانية جديدة .

وقد حذرت جريدة الثورة السورية من « ضخامة وتزايد الحشود العسكرية الاسرائيلية على طول خطوط وقف اطلاق النار بشكل عام وعلى الجبهة السورية — الاسرائيلية بشكل خاص » . واشارت الجريدة الى ان اسرائيل تقوم بشن حملة واسعة « لتغطية عدوانها المبيت ضد سوريا وبعض الاقطار العربية الاخرى والذي قد تقوم به في اية لحظة » .

ومن الواضح أن العدو الاسرائيلي يحاول دائماً الاستفادة من كل الفرص المتاحة له ، حتى يجر البلدان العربية الوطنية وخاصة مصر وسوريا الى معركة سريعة وصاعقة ، بما يخدم استراتيجيته العسكرية ، القائمة على حصر المجابهة مع جيوش هذه البلدان ضمن اطار حرب خاطفة يحقق فيه تفوقاً عسكرياً مباشراً ويتلافى بواسطتها اي ارهاق يلحق بطاقاته الاقتصادية والبشرية .

واذا كان العدو يخطط الان الى استدراج هذه البلدان الى حرب خاطفة ينسجم مع شروطه ومخططاته العسكرية واوضاعه الداخلية ، فانه بهذا يهدف الى تحقيق انتصار عسكري حاسم يريد من ورائه تدمير قوى البلدان العربية الوطنية وارغامها على القبول بشروطه السياسية الاستسلامية الكاملة .

وتؤكد تصريحات مسؤولي العدو وقادته العسكريين ، كما تؤكد اقوال مختلف الصحف العربية ، ومعلومات الاوساط الرسمية العربية ان العدو يحاول استخدام كل الفرص السانحة من اجل تحقيق هدفه هذا . ومن المثير للاشارة ان الاوساط الرجعية العربية ، وعلى راسها السعودية تشجع بشكل يثير الدهشة انجرار البلدان العربية الوطنية الى الوقوع في المصيدة الاسرائيلية ، وفي مخطط الحرب الخاطفة الذي ينسجم مع مصالح الاسرائيليين ومخططاتهم العسكرية وميزان القوى العسكري الراهن ، مما يقود المنطقة الى الاستسلام الكامل بعد هزيمة عسكرية واسعة تلحق بالجيوش العربية كما تتوقع ذلك هذه الاوساط الرجعية .

وقد اكدت الثورة الفلسطينية والعديد من القوى الوطنية ، بان طريق المجابهة العسكرية مع العدو ، تبدأ باستنزافه الدائم والمتدرج عسكرياً عبر الصراع الطويل الامد ، ومن خلال النضال الجماهيري داخل المناطق المحتلة مما يتعاكس تماماً مع استراتيجية العدو ومصالحه واوضاعه الداخلية . وهذا يتطلب اساساً تسليح اوسع قطاعات الشعب والاقرار بكامل الحريات الديمقراطية لسائر القوى الوطنية داخل بلدان المجابهة بما يكفل تعبئة كل الطاقات لمواجهة نتائج صراع طويل ومستمر من اجل استنزاف العدو ومن ثم دحره وهزيمته .

اضراب عن الطعام في سجون الأردن

● رغم قرار العفو الذي صدر في الاردن . فلا زال العشرات من المناضلين الذين الصقت بهم التهم الجرامية . في سجون الاردن . وخلال الاسبوع الاخير اعلن ٢٨ مناضلاً في سجن الجفر الصحراوي الاضراب عن الطعام بسبب استمرار اعتقالهم . وتفيد المعلومات الواردة ان صحة ٥ من المناضلين في حالة خطرة .

● المناضل سالم العبيدي وعشرة من رفاقه ، تم اعتقالهم في بداية شهر ايلول الماضي بتهمة الانتماء الى احدى المنظمات الوطنية ، ورغم صدور قرار « العفو العام » الذي شمل المعتقلين المنتمين الى سائر المنظمات الوطنية ، فلا زال المناضل العبيدي ورفاقه اسرى سجون السلطة الاردنية بدون اي « تهمة » ، ولازالت السلطة تسدل ستاراً من الصمت على قضيتهم .

● رافع الهنداوي . الضابط الوطني . والذي وجهت اليه تهمة الاخلال بامن الدولة . لازال في السجن ولم يغادره . رغم ان السلطة قد ادعت بان قرار العفو يشمل سائر الذين الصقت بهم تهم من هذا النوع .

● المئات من المعتقلين الذين غادروا السجون ، لازالوا محرومين من ابسط حقوقهم . فالسلطة ترفض منحهم حتى الان وثائق اثبات شخصية ، وترفض اعادتهم الى وظائفهم واعمالهم التي فصلوا منها .

التضامن مع الحركة الوطنية الديمقراطية في مصر

اجتمعت لجنة التضامن مع الحركة الطلابية الوطنية في مصر المشكلة من الاتحادات الطلابية والمهنية اللبنانية والعربية والتنظيمات الطلابية العاملة في لبنان وتداولت بامر المحاكمات الصورية الحاصلة في القاهرة للطلاب المناضلين هناك ، ومحاولات الغاء الشرعية الطلابية الممثلة باللجان الوطنية التي شاركت في التحركات الوطنية واختراع هيئات ممثلة مسخ معزولة عن القاعدة الطلابية الوطنية مما يهدد بشكل سافر الحريات الديمقراطية والسياسية ويؤدي الى تعطيل الحياة العامة في البلاد ، كما ناقشت نتائج النضالات الوطنية التي تخوضها الجماهير الطلابية في عموم الاقطار العربية وبشكل خاص في السودان والمغرب وقررت نتيجة الاجتماع ما يلي :

١ — تعلن اللجنة عن استنكارها لحملات التضييق والحصار على كافة الاصوات الوطنية في المنطقة مطالبة بتحقيق اهداف الشعب العربي في تحرير كامل التراب الوطني العربي .

٢ — تعلن اللجنة عن دعمها وتضامنها مع الحركة الوطنية الطلابية في مصر وسائر الاقطار العربية وتطالب بالافراج الفوري عن المعتقلين منهم وايقاف عمليات استفزاز الحركة الطلابية وهيئتها التمثيلية الشرعية واعادة الطلبة المفصولين الى كلياتهم .

٣ — تعلن اللجنة عن تنظيم خطوات تضامنية واسعة بدءاً بنشر وثائق الحركة الوطنية الطلابية وتعميم نضالاتها وخرق الصمت والتزييف الرسميين لها ولاهدافها ، كما وانها ستصدر غداً بياناً تفصيلياً حول هذه الامور .

٤ — تعلن اللجنة عن تشكيل سكرتارية لها من الاتحادات الطلابية اللبنانية والعربية وتحديد مجلس الطلبة في الجامعة الاميركية في بيروت مقراً لها تتولى العمل على تعميم نشاطاتها في اكثر الاقطار العربية لتحريك جماهيرها تضامناً مع الاهداف الوطنية للطلبة العرب في مصر والسودان والمغرب .

٥ — تدعو اللجنة كل من يرغب في الانضمام الى عضويتها الاتصال بمركزها وان يكون موافقاً على اهدافها العامة .

٦ — سوف تعقد اللجنة اجتماعات لاحقة لتحديد مجمل الخطوات المقبلة بناء على التطورات .

سيعقد الاجتماع القادم يوم الثلاثاء ظهراً الساعة ١٢ في مقر مجلس الطلبة .

لجنة التضامن مع الحركة الوطنية الديمقراطية لطلبة مصر
بيروت في ٢٨—٩—١٩٧٢

نداء من الحركة

وكانت الحركة الوطنية الديموقراطية لطلاب مصر قد اصدرت نداء قالت فيه « ان السلطة قد اصطنعت اتحاداً رسمياً هزيلاً للطلاب اطلقت عليه اسم « اتحاد طلاب الجمهورية المصرية العربية » حشدت فيه اشتاتاً من اعوانها ومن المثقفين والانتهازيين وعملاء اجهزة الامن ، وتستخدم السلطة هذا الاتحاد اداة لضرب حركة الجموع الطلابية من الخلف ، ولتشويه سمعة طلابنا وحرف نضالها . ان هذا الاتحاد العميل للسلطة لا صلة له على الاطلاق بجماهيرنا الطلابية العريضة ، وبينما كان الالاف من اشرف طلابنا في سجون السلطة كان اعضاء هذا الاتحاد العميل يباركون الاجراءات القمعية التي تتخذها السلطة ويجلسون ضيوفاً على موائدها يباعونها بسطور كتبوها بدمهم الفاسد ، ويساندونها في دورها المعادي للديمقراطية وللجماهير ويقبضون الثمن امتيازات مادية وادبية ورواتب سرية عالية ورحلات للخارج يشوهون فيها سمعة الوطن والشعب .

ولان السلطة واتحادها العميل يخشيان انتصار برنامج حركتنا الوطنية الديمقراطية والمرشحين الذين يتبنون هذا البرنامج ، فانهما يؤجلان الى اجل غير مسمى اجراء انتخابات جديدة للاتحاد وبذلك يحرمون جماهيرنا الطلابية من اختيار ممثليهم الحقيقيين ، والمعبرين الصادقين عن مطالبهم وطموحاتهم .

ان حركتنا الوطنية الديمقراطية للطلاب المصريين مصممة على المضي دون هوادة في النضال لاسقاط هذا الاتحاد العميل ولاجراء انتخابات حرة لاتحاد جديد ولاقامة الهيئات الشرعية التي تستمد شرعيتها اساساً من معبريها وممثليها الحقيقيين لجموعها الطلابية . ان الحركة الديمقراطية الوطنية لطلاب مصر هي الممثل الشرعي الوحيد لجماهير الطلاب في وطننا وهي تستمد شرعيتها من التفاف عشرات الالاف من الطلاب حولها ومن تأييد وتعاطف الملايين من شعبنا ومن نضال المئات من قياداتها في السجون والمعتقلات وصمودهم في وجه كل الوان التعذيب او الاغراء كما تستمد شرعيتها من شرف المبادىء التي تحملها والقيم التي تدافع عنها .

سلطات الاحتلال تحاول دمج مخيم اللاجئين قرب بلدة عرابة

— قام الحاكم العسكري للضفة الغربية خلال الاسبوع الاخير بممارسة اوسع الضغوط ضد اهالي بلدة عرابة في منطقة جنين ومجلسها البلدي من اجل دمج « مخيم فحمة » الذي يضم قرابة ٦٠ الفاً من اهالي قطاع غزة والذين قامت قوات الاحتلال بترحيلهم الى الضفة الغربية على مدى العامين الماضيين ، وبادي اجراء سلطات العدو المحتل هذا كاحد الخطوات الرامية الى دمج سائر مخيمات اللاجئين بمدن وقرى الضفة والقطاع ، من اجل « تحقيق الغاء عملي » لحقهم في العودة الى وطنهم . ولقد جوبه ضغط الحاكم العسكري بالرفض الكامل من جانب اهالي البلدة ، كما تقدم اربعة من اعضاء المجلس باستقالتهم وهم « فارس العطاري ، فريد صالح ، محمد عبد الرحمن ، نافع كامل » .

بينما استمر رئيس البلدية المدعو عبد الحسن ومساعده سعد جبر في تجاهل هذه المسالة الخطرة . ويؤكد اهالي البلدة ان هناك تواطؤاً قائماً بين بعض اعضاء المجلس البلدي والحاكم العسكري الصهيوني .

في حديث لمجلة روز اليوسف من عمان :

صالح رأفت : لا جبهة شرقية بدون المقاومة الفلسطينية

نشرت مجلة « روز اليوسف » القاهرية نص الحديث الذي اجراه مراسلها في عمان مع القائد المناضل صالح رأفت ، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية الديمقراطية الذي اعتقل في معارك احراش جرش وعجلون بعد انتخابه عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

وقد اشار الرفيق صالح رأفت في حديثه حول « العفو العام » وقضايا الجبهة الشرقية قائلا :

ان قرار العفو العام قد جاء ناقصا حيث انه استثنى عشرات من اخواننا المناضلين تحت دعوى الاجرام في حين اننا نعتبر هؤلاء «المناضلين معتقلين سياسيين» ولذلك فاننا نطالب بالافراج عنهم ، ورفع كل القيود عن الحريات الديمقراطية في الاردن لتمكين شعبنا الاردني والفلسطيني من المشاركة الفعالة في قتال قوات الاحتلال الاسرائيلية . كما انه من الطبيعي ان تعود جميع فصائل المقاومة الفلسطينية للعمل من الضفة الشرقية لان غالبية شعبنا الفلسطيني هنا بالاردن .. وان لا جبهة شرقية بدون اعطاء دور للمقاومة الفلسطينية ، وبحيث ننظم هذه العلاقة بين المقاومة والسلطات الاردنية الاتفاقيات المعقودة سابقا — اتفاقيتي القاهرة وعمان — لاعطاء المقاومة حرية الحركة والعمل ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي . وقد اتفقت جميع فصائل المقاومة على اهمية العودة والعمل من الساحة الاردنية وبشكل مشترك.

وفي هذا الصدد جاء بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ليؤكد الموقف السياسي الموحد لجميع فصائل الثورة الفلسطينية .

وجاء في حديث صالح رأفت ايضا :

« ان خروجنا من المعتقلات والسجون الاردنية هو نتيجة نضال شعبنا في الضفة الشرقية والاراضي العربية المحتلة وايضا التضامن الشديد الذي احاطنا به القوى الوطنية والتقدمية في امتنا العربية وتضامن القوى الديمقراطية والعمالية في العالم » .

ومضى الرفيق صالح يقول :

« ان المقاومة الفلسطينية هي اول من نادى بتشكيل جبهة شرقية مقاتلة حقيقية تشترك فيها قوات سورية وعراقية بالاضافة الى القوات العربية الموجودة بالاردن، وبشرط ان توضع هذه القوات تحت قيادة وطنية موثوق بها .

وبقي ان نؤكد ان تكتيك بعض الدوائر المعادية لتخريب علاقات الثورة الفلسطينية بمصر وسوريا سيبوء بالفشل لطبيعة العلاقة الحميمة التي تربط الثورة الفلسطينية بالانظمة الوطنية العربية المعادية للامبريالية والصهيونية وخاصة سوريا ومصر » .

منظمة الجبهة الشعبية الديمقراطية في الأردن : عودة المقاومة مطلب وطني عاجل

وزع في مدن الضفة الشرقية بيان صادر عن منظمة الجبهة الشعبية الديمقراطية في الاردن . وقد شمل توزيع هذا البيان مدينة عمان ومخيماتها والزرقاء واربد ومختلف مخيمات اللاجئين . وجاء البيان بعد الافراج الذي تم عن المعتقلين الوطنيين ليدحض كل الاتجاهات والاقوال التي حاولت ان تظهر هذه الخطوة وكأنها قد جرت بمعزل عن نضال شعبنا وصمود مناضلينا . كما اكد البيان ان هذه الخطوة تستدعي متابعة النضال من اجل ضمان عودة المقاومة الفلسطينية الى الاردن ، للعمل انطلاقا منه في مواجهة المحتلين الصهاينة ، فهذه القضية تمثل بالنسبة لجماهير شعبنا في الاردن مطلبا وطنيا عاجلا وملحا من اجل ضمان بداية صحيحة لمواجهة العدو الاسرائيلي .

واكد البيان على ضرورة بناء جبهة شرقية تتوفر فيها مساهمة فعالة للبلدان العربية الوطنية ، ووضعها تحت قيادة وطنية موثوقة حتى يتسم ضمان قيام هذه الجبهة بادنى متطلبات المواجهة مع العدو .

واعتبر البيان ان الوضع الراهن في الاردن ، يستدعي تعزيز النضال من اجل حصول شعبنا على حرياته الديمقراطية ، وحرية سائر منظماته الوطنية والنقابية والمهنية في العمل ، حتى يتمكن شعبنا من اداء دوره في مواجهة المحتلين .

وفيما يلي النص الكامل لهذا البيان :

لنتابع النضال من اجل الحريات الديمقراطية ، من اجل عودة المقاومة، من اجل تعبئة وطنية شاملة ضد الاحتلال .

يا جماهير شعبنا

اطلاق سراح مئات من المعتقلين الوطنيين هو حصيلة نضال وصمود اوسع فئات الشعب بكل قواه واحزابه وهيئاته وشخصياته الوطنية في الضفة الشرقية وداخل المناطق المحتلة .

لقد عانى شعبنا طوال سنوات ولا زال يعاني من اعمال القمع والاعتقال الكيفي وتدخل اجهزة المخابرات في شؤون كل مواطن حتى في عمله ومعيشته . واذا كان شعبنا قد انتزع هذا المكسب في اطلاق سراح مئات من المعتقلين ، فان هذا يدعوه اكثر فاكثر الى تشديد نضاله من اجل اطلاق الحريات الديمقراطية ، حرية الكلام والتعبير والتنظيم والاحتجاج ، حرية منظماته النقابية والمهنية التي تعرضت للاضطهاد والتزييف والتدخل غير المشروع في شؤونها ، حرية منظمات الوطنية، في ظرف تدنس فيه الاحتلال أرض وطننا . ويتطلب مساهمة كل الشعب بمختلف طبقاته وهيئاته وقواه الوطنية في النضال وهو يتمتع بكامل حرياته ، من اجل انجاز هدف طرد المحتلين .

ان المرحلة التي تمر بها بلدنا الان ، تتطلب اكثر من اي وقت مضى ، توفير كل متطلبات الصمود والمواجهة للعدو ، وهو يمعن في مخططاته الاستيطانية . ان التضامن العربي وخاصة مع بلدان المواجهة الوطنية كان ولا يزال مطلبا يتبناه شعبنا كله ، وحتى يصبح هذا التضامن فعالا وموجها ضد المحتلين الصهاينة فلا بد من توفر ضمانات كافية له وابرزها :

١ — اقامة الجبهة الشرقية، من خلال مساهمة فعالة لقوات البلدان العربية الوطنية فيها، وخضوع هذه الجبهة لقيادة وطنية موثوقة .

٢ — عودة المقاومة الفلسطينية الى الاردن ، حتى تواصل الكفاح ضد العدو المحتل باستقلال وحرية تامة.

٣ — ضمان حريات الشعب الديمقراطية . وايقاف القمع ضد منظماته الوطنية والجماهيرية حتى يساهم بفعالية في النضال ضد الاحتلال .

ان هذه الضمانات ، لابد من قيامها كحد ادنى ، حتى يتوفر للجبهة الشرقية التي يجري الحديث عنها الاساس التي تجعلها قادرة على مواجهة العدو ، وبدونها يفقد كل الحديث عن التضامن العربي مغزاه .

ان جماهير شعبنا ستواصل النضال بعزم اشد من اجل انجاز هذه المهمات ، على طريق تعبئة وطنية شاملة تمكن الاردن من احتلال دوره في ركب التحرر الوطني ، المناهض للامبريالية والاحتلال .

النصر لقضية شعبنا

اواخر ايلول ١٩٧٣ .

الجبهة الشعبية الديمقراطية

اضراب مصنع "المعدنية الخفيفة" :

توسيع اطار المواجهة كفيل بضرب قرار الصرف الجماعي

مع مطلع هذا الاسبوع اعلن عمال «شركة المعدنية الخفيفة» الاضراب. وذلك احتجاجا على قرار الادارة القاضي بتعديل الدوام الرسمي . فبدلا من ان يعمل العمال « نوبة » واحدة في النهار كالمعتاد ، اصبح عليهم ان يعملوا على نوبتين ، بالليل والنهار . خاصة وان التعديل الجديد جاء في شهر رمضان مما يزيد من مصاعب العمل الليلي على العمال .

قرار الاضراب رد على انتصارات عمال « المعدنية »

ويبدو ان رب العمل كان ينتظر مثل هذه الفرصة ليخوض معركة ضرب الوحدة العمالية في المعمل ، باعتبار ان عمال المعدنية كانوا قد حققوا فيما مضى سلسلة من المكاسب فرضوها على رب العمل فرضا .

ففي شهر تموز الماضي قام عمال «المعدنية الخفيفة » بتحرك ناجح ، وفرضوا على رب العمل التنازل عن عدد هام من المطالب للعمال . من هذه المكاسب : دفع اجور ايام التعطيل في ايار ، دفع اجور ايام الاضراب ، دفع زيادة ٥ بالمئة لجميع العمال الـخ ....

وكان واضحا انذاك ان رب العمل يحني رأسه امام العاصفة ويتحين الفرصة المواتية لضرب التحركات العمالية .

ولم يجد رب العمل بالطبع ، افضل من الاساليب « الفندورية » في مواجهة العمال ، باعتبار ان « الصرف الكيفي » هو السلاح الفعال الذي تلجا اليه البورجوازية عندما تشعر بخطر مد مطلبي ، او ترسخ وحدة عمالية ملتفة حول قيادة شريفة ملتزمة ببرنامج واضح .

ووجد رب العمل في الاضراب الاخير الذي اعلنه العمال الفرصة المناسبة ليضرب ضربته . خاصة وانه بدا يعد ترتيبات نقل المعمل الى الشويفات ، مما يتطلب تصفية كل « المشاغبين » قبل الانتقال الى المعمل الجديد ، حتى لا تتكرر المشكلة هناك .

وكان ان اعلن رب العمل ، بعد يوم من قيام الاضراب ، اقفال المعمل نهائيا وطلب من العمال الحضور في ١٠ الشهر الجاري لقبض تعويضاتهم .

الاهداف الفعلية لهذا الاجراء كانت واضحة منذ البدء. فرب العمل لا ينوي بالطبع صرف كل العمال لان ذلك يوقعه في خسائر فادحة . وانما كان يرمي من وراء هذا الاجراء الى شق صفوف العمال . كيف يتم له ذلك ؟

الاساليب الفندورية ووحدة العمال

لقد تعلم صاحب « المعدنية الخفيفة » من فندور انه عندما يقفل رب العمل المعمل ، يتحول عندها العمال من مضربين الى مطالبين بالعودة الى العمل ، اي انهم ينتقلون فورا الى موقع دفاعي يضعف من قدرتهم على المواجهة .

ولما كان العامل (براي ارباب العمل) في مثل هذه الحالة مخيرا بين التشرد او العودة الى العمل بعد الموافقة على فصل«المشاغبين»، فانه سيختار بالطبع (وهذا ايضا براي ارباب العمل) العودة وترك العمال القياديين «يقلعون شوكهم بايديهم» . وتنفيذا لهذه الخطة دفع رب العمل بازلامه بين العمال عاملين على الضغط تطالب بفتح المعمل وعودة كل العمال ما عدا المشاغبين منهم ، واحتل الدرك جوار المعمل كما اخذ رجال الامن العام يبحثون بحثا عن « المندسين » في صفوف العمال . الا ان كل هذه الاساليب لم تؤت ثمارها فالعمال اصروا منذ البداية على انهم لن يعودوا الى العمل اذا صرف عامل واحد ، فكيف اذا صرفت اللجنة القيادية التي انتخبوها منذ زمن واولوها ثقتهم .

ولم يستطع الدرك ورجال الامن العام ان يرهبوا العمال او ان يحطموا صمودهم.وبعد تدخل النقابة الى جانب العمال بدات المفاوضات بين العمال والنقابة من جهة والوزارة ورب العمل من جهة اخرى . وكان واضحا ان الخلاف يدور حول رغبة رب العمل (والموافقة الضمنية من الوزارة) على طرد قسم من العمال . وامام اصرار النقابة وممثلي العمال على رفض العودة الى المعمل في حال صرف اي عامل ، اخذ رب العمل بالتنازل من الاصرار على صرف خمسين عاملا الى عشرين الى خمسة عمال اعتبرهم المشاغبين الاساسيين . وقد اصر ممثلو العمال والنقابة على عودة جميع العمال دون استثناء ، وفي النهاية وافقت الوزارة على ذلك على ان تشكل لجنة من العمال والنقابة والوزارة وادارة المعمل « تحقق » في وضع العمال غير المرغوب فيهم من قبل الادارة — مع التاكيد على ان ذلك يجري بعد عودة جميع العمال دون استثناء . وقد وافقت النقابة وممثلو العمال على هذا الاقتراح منطلقين من قناعة وهي انه متى عاد العمال الى العمل فانه سيصبح من السهل انذاك صرف نظر الادارة عن مسالة الصرف نهائيا باستخدام كافة اساليب الضغط .

وحتى مساء يوم الجمعة كانت المفاوضات عالقة حول هذه النقطة ، من ناحية ادارة المعمل التي تصر على صرف بعض العمال ، ومن ناحية اخرى تطلب النقابة ولجنة المعمل تشكيل لجنة تحقيق بعد رجوع كافة العمال، تبت في امر المطلوب صرفهم . وقد عينت جلسة حاسمة يوم السبت للبت في الخلاف ، بعد ان تم الاتفاق على تولي وزير العمل البحث بشان الدوامين في شهر رمضان ، كما يجري البحث بتقاسم خسارة ايام التعطيل بين العمال وادارة الشركة .

ورغم ان خطة النقابة ولجنة المعمل تعتبر ان عودة كافة العمال الى العمل مكسب اول واساسي لتدعيم الموقع الذي يصارع منه العمال ، حتى ينتقلوا في المرحلة الثانية الى فرض شروطهم على لجنة التحقيق . الا اننا نعتبر نجاح هذه الخطة مرهون بتوفر عدة شروط .

فالمعركة التي يخوضها عمال المعدنية الان ضد الصرف الكيفي بابشع مظاهره هي معركة الطبقة العاملة اللبنانية باسرها ضد المادة ٥٠ من قانون العمل .

لذلك ومن اجل ان يتمكن عمال المعدنية من فرض شروطهم على رب العمل ، ينبغي أن يتوفر حد ادنى من الدعم العمالي لعمال المعدنية . وذلك يتم بالضغط القاعدي على النقابات لاتخاذ موقف واضح وصريح ورادع ، كما يتم ذلك بمبادرة نقابة عمال الميكانيك الى كسر الاطار الضيق الذي تخاض ضمنه المعركة الان نحو زج الحركة النقابية في المعركة . الا ان ذلك كله لا يتحقق دون شرط اساسي هو قيام عمال « المعدنية الخفيفة » بسلسلة من التحركات تبدا بالتواجد اليومي امام المعمل . وارسال وفود الى بقية المعامل تشرح الموقف وتحدد أشكال الدعم المطلوبة ، والاتصال بالنقابات لوضعها امام مسؤولياتها . كذلك الاتصال بالاحزاب التقدمية وطلب دعمها . وكل ذلك لن يتم ايضا الا اذا قام عمال المعدنية بالمبادرة الى التحرك السريع ، الذي يبدأ بالبيان، يتلوه المؤتمر الصحفي ، فالمسيرة الخ ...

ان بقاء كتلة « عمال المعدنية الخفيفة » متراصة خلف قيادتها وقيامها باوسع التحركات كفيل باستقطاب حملة دعم ديمقراطية واسعة ، وهذا كفيل بدعم موقف العمال في كل المفاوضات التي ستعقد وهو الطريق الصحيح لفرض شروط العمال على رب العمل ، وفي طليعتها عودة كافة العمال الى مراكزهم دون قيد او شرط .

اللجان العمالية : لن تسمح الطبقة العاملة اللبنانية بتنفيذ مجزرة الصرف الكيفي بحق عمال "المعدنية الخفيفة"

تحت عنوان « لن تسمح الطبقة العاملة اللبنانية بتنفيذ مجزرة الصرف الكيفي بحق عمال المعدنية الخفيفة » صدر العدد رقم ٢٢ من « نضال العمال »، صوت « اللجان العمالية » في ٤ تشرين الاول — اكتوبر الجاري يحمل البيان التالي :

ايها الاخوة العمال :

* هذا الثلاثاء كشف اصحاب معمل « المعدنية الخفيفة » عن وجههم البشع . فامام اصرار العمال على الاضراب لتحقيق مطلبهم العادل بتعديل الدوام اثناء شهر رمضان ، اقفل رب العمل المعمل وصرف جميع العمال .

* لن يستطيع رب العمل ان يخدع احدا حول الدافع الى هذا الاجراء التعسفي .فالذي يخيف رب العمل ليس تعديل الدوام ، وانما جملة المكاسب التي حققها عمال « المعدنية الخفيفة » خلال نضالهم الطويل . وكان اخر تحركاتهم الاضراب الذي خاضوه منذ حوالي الشهرين وتمكنوا فيه من الحصول على معظم مطالبهم .

* امام وحدة العمال وصمودهم ، لم يجد رب العمل سوى استخدام سلاح الصرف الكيفي ضدهم ، فاصدر قرارا باقفال المعمل وصرف جميع العمال .

ايها الاخوة العمال :

* ان ارباب العمل يتعلمون بسرعة الاساليب « الفندورية » في مواجهة التحركات العمالية . مما يرتب على الطبقة العاملة ان تتحد لتواجه التحدي الشرس الذي يفرضه عليها .

* ليس عمال « المعدنية الخفيفة »وحدهم ، وانما كل عمال لبنان يتعرضون اليوم للمؤامرة القذرة . فلجوء ارباب العمل الى اقفال المعامل ، ثم اعادة فتحها بعد طرد العمال المناضلين يهدد كل نضالات الطبقة العاملة اللبنانية .

* ان التصدي الفوري لهذه المجزرة هو مهمة كل العمال ، وليس عمال « المعدنية الخفيفة » فقط . فمصلحة العمال واحدة اينما كانوا ، وانتصار عمال « المعدنية » انتصار لهم ، كما ان هزيمتهم هزيمة لكل العمال .

ايها الاخوة العمال :

* ان مهمتنا هي الدعم المطلق لنضال عمال المعدنية الخفيفة ضد الصرف الكيفي .

* كما ان على عمال المعدنية ان يتواجدوا يوميا على باب المعمل لتقرير كافة الخطوات المطلوبة من التظاهر الى الاعتصام الى الى الاتصال بالنقابات والصحف .

* كما ان على نقابة الميكانيك التقدمية ان تخوض المعركة بكل قوتها وان تضغط على كافة النقابات والاتحادات ليتخذوا موقفا واضحا يردع ارباب العمل عن المضي في اجراءاتهم التعسفية .

ايها الاخوة العمال :

* ان عمال « المعدنية الخفيفة » يخوضون اليوم معركة الطبقة العاملة باسرها ضد الصرف الكيفي . فلتكن المعركة عامة وليساهم كل العمال في دعم صمود عمال « المعدنية » بالتبرعات والمشاركة بالتحركات الى الضغط على نقاباتهم لكي تتحرك وتتخذ الموقف المطلوب.

— عاش نضال عمال « المعدنية الخفيفة » ضد الصرف التعسفي .

— عاش تضامن كل عمال لبنان لسحق تعسف ارباب العمل .

اللجان العمالية

في ٤ تشرين الاول ١٩٧٣

في «المملكة اللبنانية المتحدة» :

الأبناء يرثون الاباء والخلافة حق طبيعي

ليطمئن اللبنانيون : النظام الملكي عندنا على خير ما يرام . العائلات المالكة التي تحكمنا منذ عشرات ، بل مئات السنين ، لازالت عازمة على الاستمرار في الحكم خلال الجيل القادم على الاقل . هذا ما يعلنه اولياء العهد ، الامراء والمشايخ الصغار ، البكوات الصغار في مقابلة اجرتها مجلة « موندي مورننغ » (الصادرة في بيروت بالانكليزية) مع اربعة منهم : دوري كميل شمعون ، فيصل مجيد ارسلان ، نجاة صبري حمادة ، فيصل صائب سلام . ولماكانت المجلة الانيقة ، اللماعة الغلاف ، المليئة بالصور (الثمن ليرتان فقط) ، لا يقراها سكان المصيطبة وعالية ودير القمر والهرمل ، اخذ اولياء العهد حريتهم في الحديث عن انفسهم وعن ابائهم وعن ... وراثة الحكم في « المملكة اللبنانية المتحدة » .

انا ابن ابي ، وابي افضل سياسي في البلد ...

طبعا ، الجميع يؤكد ان اباه هو مثاله الاعلى في الحياة ، وانه افضل سياسي في البلد .

□ دوري شمعون (؟) سنة ، رجل اعمال ، والامين العام لحزب ابيه) يقول : « ابي ؟ انه رجل عظيم » ... « لعله رجل الدولة الوحيد في لبنان . طبعا يوجد سياسيون غيره ، ولكن لا يوجد رجال دولة » ، والولد « ابن ابيه في اكثر من وجه » يشاطر والده معتقده السياسي — « الليبرالية » ما هي «الليبرالية» في القاموس الشمعوني ؟

« انها تعني بالنسبة الينا ضرورة التحرر من كافة الارتباطات السياسية وكافة العقائد والافكار السياسية عندما تكون المسالة مسالة مصالح لبنان . واني متاكد انه لو ثبت ان الشيوعية تفيد لبنان ، فان كلانا (اي دوري وابوه) سوف يعتنقها » .

ولكن يبدو انه قد « ثبت » ان الشيوعية لا تفيد لبنان . كيف ؟ الجواب عند دالاس وشاه ايران . ومن شدة ايمان شمعون بضرورة التحرر من كافة « الارتباطات » و « العقائد » — طبعا حفاظا على مصالح لبنان — تحالف مع ... « الطليان » لاسقاط حكم الشيخ بشارة الخوري ، ورفض « اعتناق » «مبدا ايزنهاور » عام ١٩٥٧ ، وحال دون زج لبنان في حرب اهلية عام ١٩٥٨ وهو يسعى حاليا لمنع « ارتباط » لبنان بسياسة شاه ايران ...

□ فيصل سلام (٢٦ سنة ، كان المفروض فيه ان يفتح محلا يحصل منه عيشه ، لكنه « مشغول بخدمة الناس ») يرى ان اباه ، صائب ، « لا يغير مبادئه حسبما تمليه مصالحه ، كما يفعل بعض الناس . انه متمسك بعقيدة واحدة . وهو يتبعها حتى النهاية » . فعلا . ولماذا العتب اذا كانت « العقيدة » نفسها بدات طريقها في الهدير ومع « شركة الميدل ايست » (بالشراكة مع رؤوس الاموال البريطانية) ثم عرجت لفترة على الناصرية — ابان فترة مد التيار الناصري — قبل ان تحط الرحال ، مؤقتا (؟) ، عند الملك فيصل ! كل ما في الامر ان الرجل « يتبع » عقيدته !! والرجل الرجل لا يحيد عن مبداه !

الاعتراض الوحيد على الاباء : طيبة قلبهم ...

يجمع اولياء العهد الاربعة على ان اباءهم هم مثالهم الاعلى في الحياة ، لولا اعتراضهم المشترك على ... طيبة قلبهم .

□ نجاة حمادة تقول عن والدها ، رئيس المجلس لما يزيد عن ربع قرن ، « نعم ، انه متسامح جدا . وبعض الناس لا يستحقون ذلك » . ويؤكد دوري شمعون ان اباه « عاطفي وناعم » على عكس ما يتصور البعض . شمعون ، يا « نمر » ، يا رقيق القلب !!

كميل شمعون : لو ثبت ان الشيوعية تفيد لبنان ، لاعتنقها .

الامير مجيد ارسلان : اسرة تمارس الحكم منذ الف سنة .



صائب سلام : « ربما قدروه بعد ٢٠٠ سنة » !

□ فيصل ارسلان (٣٠ سنة ، يساعد اباه في اعماله) « يشفق » من طيبة قلب قائد « جيش التحرير » في بشامون ووزير الدفاع المقتول الشاربين : « يجب ان يكون اقسى مما هو الان ، يجب ان يكون اقل طيبة ولطفا .»

اما فيصل سلام ، فان « طيبة قلب » والده « تغيظه » الى درجة انه يرى ان السياسة لا تلائم صائب لفرط « انسانيته » ! يشهد على ذلك : الطلاب ، العمال ، من وردة بطرس ابراهيم الى يوسف العطار وفاطمة الخواجة ، مزارعو التبغ في الجنوب ، وغيرهم وغيرهم . وايضا ، على عكس ما قد يتصور البعض ، صائب سلام ، «السياسي يحب اصدقاءه ، ولا يكره احدا . لا يتفوه بكلمة سوء واحدة ضد احد ، ويعامل اعداءه وكانهم اصدقاء له . وهذا ما يدفعني الى الجنون » . فعلا أن « الانسانية الزائدة » لصائب سلام تدفع الى الجنون ، خاصة وان البشر لا يقدرونها القدر الكافي . وفيصل سلام يصب جام غضبه على هذا الشعب الجحود : « من المؤسف ان يكون صائب سلام في مهنة واحدة مع سياسيين هم من مثل هذا المستوى المتدني . ربما توصل الناس الى تقديره حق قدره بعد حوالي ٢٠٠ سنة » !!

من الحق الطبيعي في الملك الى الخلافة

ومهما يكن من امر ، فان « اولياء العهد » عازمون على البقاء في السلطة لمئة سنة او اكثر . ومن المتوقع ان يعمد الابناء الى تصحيح « اخطاء » الاباء ، وخاصة « طيبة قلبهم » تجاه هذا الشعب الجحود الذي لا يقدر من يبذل حياته لصالحه ! وحده دوري شمعون — بحكم تربيته الانكلو — ساكسونية كما يقول — يستهول مسؤوليات الحكم ويكتفي بامانة سر حزب ابيه حتى اشعار اخر . نجاة حمادة لن تترشح للانتخابات القادمة لانها امراة . وانما سيترشح اخوها ماجد . اما الفيصلان ، فيصل صائب وفيصل مجيد ، فيعدان العدة لخوض الانتخابات المقبلة .

ولكن هذا توارث للحكم ! هذه خلافة ! هذا وضع يذكرنا بالنظام الملكي — ملوك واولياء عهد ؟ وماذا بشان العناصر الكفوءة التي لا تجد احدا ترث منه الحكم ؟ — تصيح « موندي مورننغ » بدهشة .

الاجوبة مباشرة . توارث الحكم حق طبيعي . ثم ان الشعب يصر على ان يخلف الابن اباه ! والابناء كابائهم خدام الشعب !

□ وراثة الحكم ممارسة طبيعية جدا براي فيصل سلام .. « من الظلم ان نتوقع من اسرة تملك وراءها مئة سنة من الحياة السياسية ان تتخلى عن كل شيء للاخرين ، للذين لم يشتغلوا بالسياسة ولا هم خدموا الشعب . ان اسرة كرست نفسها لقضية معينة لا يمكن ان تزول هكذا وبكل بساطة . الشعب لن ينساها . والشعب سيكافيء الابن عن اعمال الاب »

— ولكن ، الا يذكرك ذلك بالنظام الملكي ؟ تسال المجلة بمزيد من الدهشة . ويجيب فيصل سلام : « ربما . لكن المجال مفتوح امام الجميع . ولينتصر الاقوى » .

□ الامير فيصل ارسلان ، يؤكد من جهته ، على هذا الحق الطبيعي في الحكم :

ان رجل السياسة « لا يستطيع ان يخذل الشعب ، لا يرضى ان ينتهي تاريخ اسرته السياسية بمجرد موته ، لا يقبل ان يقف مكتوف اليدين ، بينما ينهار كل هذا التراث . ثم اننا ، بني ارسلان ، نمارس الحكم منذ الف سنة ، ونحن لن نتخلى عنه لغيرنا . هذا امر مستحيل . هذا امر مناف للطبيعة ».

□ حجة نجاة اقوى : انها لا ترتكز الى « الحق الطبيعي في الملك » (وهو ابتكار اوروبي من القرون الوسطى) وانما تعود للاصول : « الخلافة قائمة منذ ايام النبي محمد . وهي طبيعية وضرورية . ثم انه مستحيل على ال حمادة ، وقد مارسوا السياسة منذ اكثر من قرن ، ان يختفوا فجاة من الساحة السياسية . كان اجدادنا يؤمنون بالخلافة . ونحن اسرة حاكمة . وسوف نبقى اسرة حاكمة طالما ان هناك اتباعا يؤيدوننا . ان منجزات الاب يجب ان تنتقل الى الابن . هذا ما يمليه الايمان والتقليد في ان معا » .

(السيدة حمادة مخطئة بعض الشيء في الحساب . ال حمادة يحكمون هذا البلد منذ القرن السابع عشر . فقد كانوا مقاطعجية الزاوية قبل ان يطردهم فلاحوها بقيادة الذين اصبحوا الان زعماء منطقة زغرتا — الزاوية)!

هذه عينات فقط عن اراء الجيل الجديد ، حكامنا القادمون . ومن قال ان هناك « صراع اجيال » . من قال ان الابناء يتاثرون ، بالضرورة بتطورات القرون الاخيرة من حياة البشرية ! اما « الاتباع » الذين تتم الخلافة باسمهم ومن اجلهم .. « الاتباع » ، هل يرفضون أن يحكمهم « أولياء العهد » و « الامراء الصغار » و « الخلفاء » في « المملكة اللبنانية المتحدة » لمئة سنة جديدة ، لا لفسفة ربما ! هذا هو السؤال .

قرار البوريفاج حول كلية التربية

• حقيقة المواقف المسعورة التي تتخذها الدولة ضد القرار

• جبهة الشباب «حصان طروادة» للسلطة في صفوف الحركة الطلابية

تتفاعل منذ مدة ، اصداء قرار « خلوة البوريفاج » التي عقدها مجلس الجامعة اللبنانية والتي ناقشت موضوع الازدواجية الحاصلة بين كليات الجامعة وبخاصة بين كليتي العلوم والاداب من جهة وكلية التربية من جهة اخرى . فما هو قرار خلوة « البوريفاج » وما هي أسباب هذه الضجة ؟

الواقع ان الازدواجية القائمة في الجامعة اللبنانية نتيجة لغلبة التعليم النظري الذي لا ينتج سوى معلمين ، من ناحية ، وتبعا لذلك ، وجود كليتين تدرسان نفس الاجازة التعليمية (في العلوم والاداب) ولكن طلاب احداهما (التربية) يتمتعون بامتياز في المنحة والتعيين فور التخرج .

وكان من الطبيعي ان نعالج هذه القضية عبر المحافظة على المكتسبات الديمقراطية المتوفرة لطلاب الجامعة اللبنانية والمجسدة في كلية التربية ، والعمل على تطوير هذه المكتسبات ذاتها . وان اي حل لقضية الازدواجية لابد وان يكون لصالح الحركة الطلابية ومكاسبها وهو دون شك باتجاهين :

١ — المحافظة على المنحة ، مع العمل على تعميمها وكذلك المحافظة على مبدا التعيين مع النضال لافادة كل الخريجين منه عبر توسيع مجالات العمل .

٢ — القضاء على هيمنة التعليم النظري في الجامعة عبر بناء الكليات التطبيقية .

ولقد كان الموقف من بقاء او الغاء كلية التربية مرهونا بالمسالة الاولى اساسا ، فما الذي اقدم عليه مجلس الجامعة في خلوة البوريفاج :

١ — طبق حرفيا قانون تنظيم كلية التربية الذي يحدد الكلية اساسا على انها مركز لاعداد المعلمين في المرحلة الثانوية ، ومركز ابحاث تربوية تعزز كفاءة الطالب .

٢ — رفض منطق وجود كليتين للعلوم وكليتين للاداب واقدم من ضمن صلاحياته على تنسيق العلاقة بين الكليات الثلاث المذكورة لتؤدي كل منها دورها ، فقرر الحاق طلاب كلية التربية في الفرعين العلمي والادبي بكليتي العلوم والاداب ، يدرسون فيهما خلال الاربع سنوات مواد الاختصاص ، ويدرسون خلال هذه السنوات ذاتها مواد التربية او التاهيل التربوي في كلية التربية بالذات ، على ان تتقدم الى الكفاءة في كلية التربية .

٣ — يحافظ على حق المنحة طيلة خمس سنوات فور التخرج والتعيين ، باعتباره يوافق على مبدا المباراة في الاصل .

ان قرار البوريفاج لا يشكل ضربا للمكتسبات الديمقراطية المتوفرة من وجود الكلية بوضعها الراهن ، فحسب ، بل اكثر من ذلك يخلق قاعدة موضوعية للنضال من اجل تعميم التفرغ الطالبي ومكسب التعيين ، فضلا عن انه يوحد مستوى الشهادة التعليمية . وهو لا يشكل في اي حال حلا حقيقيا للازدواجية الا اذا ترافق مع بناء الكليات التطبيقية .

والذي ينشر الضجة حول هذا القرار ، والتي اثارها المنتفعون من افراد الهيئة التعليمية :

١ — محاولة الدولة الالتفاف على المطالب التي اضطرت للتنازل عنها تحت ضغط النضال الطالبي ، (كالمنح الوطنية ، والابنية الجامعية ...)

ويتميز هذا الالتفاف هذه المرة بطرحه لبنية الجامعة اللبنانية في الاصل واوضاع طلابها ، واستكمالا لسياسة « تنظيم التخرج وفق الحاجة » عبر تعميم مباريات الدخول ، تشديد وتيرة التصفية ، وتقليص عدد المنتسبين . (وهذا ما لنا عودة اليه في مقال لاحق) .

٢ — محاولات مركز البحوث التربوي كحليف لوزارة التربية ، يتزايد نفوذه تدريجيا ومن ضمن معادلات الوضع اللبناني (الصراع الاميركي — الفرنسي على التعليم) للاشراف على مراكز اعداد المعلمين في كافة المراحل بعد ان تسنى له ذلك في المرحلتين الإبتدائية والوسطى .

والواقع ان ما يفضح هذين الهدفين ، المشروع الذي افصح عنه وزير التربية الذي على اساسه طالب مجلس الجامعة « تجميد » قراره ، وهو يجعل كلية التربية سنة واحدة (سنة الكفاءة) باشراف مركز البحوث والذي يقلص سني الافادة من المنحة الى سنة واحدة (سنة الكفاءة) يدخل اليها الطلاب بعد مباراة يجرونها بعد اربع سنوات من الدراسة (دون منحة) في كليتي العلوم والاداب ويحدد العدد من قبل المركز التربوي للبحوث .

والواضح ان هذا المشروع الذ ، يصفي المكتسبات المتوفرة من وجود كلية التربية ، فضلا من انه يزيد نسبة التصفية عبر :

١ — يقلص من نسبة الخريجين المفترض تعيينهم فور تحصيلهم الاجازة التعليمية .

٢ — لا يفسح في المجال في التعيين الا لمن فاز في المباراة بعد اربع سنوات من الدراسة ، ونجح في الكفاءة التربوية ، اي انه يقضي على اية امكانية بالمطالبة بتعيين خريجي كلية العلوم الاخرين مثلا .

والبديهي ان الدولة ، للرد على اي تحرك طلابي مقبل حول هذه القضايا ، تعد لمشروع بعيد المدى بحول الجامعة اللبنانية الى جامعة للنخبة (امتحانات دخول الى كافة الكليات والمعاهد) وتحقق بذلك هدف نجيب ابو حيدر السابق : جامعة لا تضم اكثر من ٢٠٠٠ طالب (وكما تروج له صحيفة النهار ايضا) وهذه هي الخطورة الحقيقية في سياسة الدولة التربوية في المرحلة الحالية .

ان قرار البوريفاج ، رغم كونه لا يحل لوحده الازدواجية الموجودة في الجامعة ، الا انه يشكل المشروع الرد على اهداف وزارة التربية ومركز البحوث ، بمعنى انه ليس مطروحا التنازل عن قرار البوريفاج ويجب خوض معركة تنفيذه على مستويين .

١ — اقرار مرسوم المنح المخصصة للدخول الى كلية التربية لضمان عدم التعرض لهذا المكسب .

٢ — متابعته بفرض الاجراءات التنفيذية لقرار البوريفاج .

ان معركة من هذا النوع تتطلب اول ما تتطلبه تضافر كل المخلصين لتطور الجامعة بافق ديمقراطي وطني بما في ذلك الهيئة التعليمية ، لذلك ينبغي التشديد على ضرورة تماسك موقف مجلس الجامعة اللبنانية حول هذا القرار وعزل الفئات المستزلة والمنتفعة من ممثلي كلية التربية بشكل خاص .

ان تصعيد خطة الوزارة براهن على «حصان طروادة » ضمن الحركة الطلابية ويتمثل بحركة الوعي — جبهة الشباب اللبناني التي تقدمت بمشروع فور انتهاء خلوة البوريفاج شبيه جدا ، بموقف وزير التربية ، مع اختلاف بسيط حول قضية المنح (في مشروع «الوعي»: الافادة من المنحة لسنتين بدل السنة الواحدة) ، وهي اليوم تتصدر المواجهة مع قيادة الحركة الطلابية حول هذه القضية ، انطلاقا من مسالة شكلية (كيفية اتخاذ قرار البوريفاج دون الرجوع الى القاعدة الطلابية رغم اهمية ذلك) ، « تبلع » موقفها الاساسي لافتضاح صلة القربى بينها وبين مشروع الدولة — مركز البحوث . ان المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس حركة الوعي يخفي المواقف الحقيقية ليؤكد على ضرورة لقاء كل القوى المعادية للجامعة ، في صفوف الحركة الطلابية على حد ادنى هو اسقاط اللجنة التنفيذية .

لذلك ينبغي فهم هذا كله على انه محاولة جديدة لمد الجسور مع الاطراف اليمينية الاخرى (في مواجهة اليسار) واعادة تامين التماسك للحلف اليميني بعد ان اقصته الحركة الطلابية طيلة سنتين من قيادتها ، ان هذه المحاولة تكتسب بالطبع اهميتها من خلال الظرف العام في البلاد وتطور النضالات الطبقية والوطنية ، التي اعطت كل فئة موقعها الفعلي من خلال هذا الصراع .

في سياق الحملة التي تقودها القوى التقدمية سواء من خلال اللجنة التنفيذية ، او خارجها ، اصدرت القوى الطلابية التقدمية في كلية التربية البيان التالي حول الاوضاع الطلابية الراهنة :

بيان

« في هذه الظروف التي تتشابك فيها المحاولات لاعاقة تطور الجامعة اللبنانية ولمنعها من تادية دورها الوطني والمنشود على صعيد التعليم الرسمي في لبنان ، تاتي الضجة المفتعلة حول قرار مجلس الجامعة اللبنانية القاضي بالتنسيق بين كليات التربية والاداب والعلوم وبتعزيز دور كلية التربية لجهة اعداد تربوي صحيح وتحولها الى مركز ابحاث تربوي في الجامعة مع المحافظة على مكاسب طلابها في المنح وحق التعيين فور التخرج ، تاتي هذه المحاولات لتصب في طاحونة المتامرين على الجامعة ممن هم غير بعيدين عن تشجيع هذه الضجة والقائمين بها :

١ — تستهدف الضجة اول ما تستهدف طمس المكاسب الكبيرة التي حققتها الحركة الطلابية بايجاد نظام للمنح الوطنية سيوزع بموجبه بعد ايام مليون ليرة على ٧٥٥ طالبا من المحتاجين . واصدار قانوني الضمان الصحي والـ ٢٠ مليون ليرة للابنية الجامعية .

٢ — تستهدف هذه الضجة ايضا صرف نضال الحركة الطلابية وتضييع نتائجه لغير صالح تحقيق بقية المطالب (الكليات التطبيقية ، المطاعم ، المساكن الخ ..) وذلك بالتوافق الكامل مع مخططي ضرب الجامعة اللبنانية على كل المستويات ، وخاصة محاولات مركز البحوث لسلخ الكلية عن الجامعة اللبنانية وضرب مكتسبات طلابها وحرمان الجامعة اللبنانية من حق ممارسة دور فعال على صعيد التعليم الرسمي في لبنان .

٣ — تتم هذه الضجة بالتنسيق مع السلطة ومع القوى المتخلفة في الجامعة . تلك القوى التي ابدت استعدادها للتضحية بكل وجود الجامعة من اجل مصالحها الضيقة .

٤ — تقوم بهذه الضجة ، من بين الذين يفتعلونها ، فئة طلابية (جبهة الشباب) طالما اتضح ارتباطها في الادارات المتخلفة في الجامعة ، فئة سبق لها وقدمت مشروعا لحل الازدواجية يختلف عن القرار الحالي في انه يقلص سنوات الاستفادة من المنحة الى سنتين مع الغاء الكلية والحاقها بالاداب والعلوم . ويكفي للتدليل على ذلك ان ادارة الكلية رفضت — دون أن تستطيع — هذا العام ، السماح للطلاب من المشاركة في المذاكرة فيما سهلت ذلك الاعوام الماضية قبل ان تزيح الحركة الطلابية جبهة الشباب عن قيادة الفرع . ويدرك الطلاب جيدا التنسيق الذي حصل وراء الكواليس بين ممثلي الجبهة والادارة من خلال ممارسة دور مزدوج للجبهة بتشجيع الادارة على رفض المشاركة في نفس الوقت الذي كانت تقوم فيه بالمزايدة الطلابية ، بغية ممارسة الابتزاز . كما لمس الطلاب كيف ان قيادة الجبهة فضلت التنسيق مع الادارة شان عقد مؤتمرها الصحفي في الكلية متخطية النقابية الطلابية التي طالما ادعت الحرص عليها . ولم ينس الطلاب حقيقة ما كانت تهدف اليه الجبهة بتشويه الاستفتاءات الطلابية ، وكيف انها تتعاون اليوم مع نفس الفئات التي خذلتها الاستفتاءات واصرت على اقصائها . وليس مستغربا هذا الدور الذي تلعبه الجبهة اذا ما قارناه بادوارها الاستزلامية ضد المصلحة الطلابية وخصوصا في معهدي العلوم الاجتماعية والفنون .

٥ — لن تستطيع الضجة الحالية رغم كل القوى المشاركة فيها ، أن تمنع الجامعة اللبنانية من التقدم ومن بلوغ دورها الوطني ، واللجنة التنفيذية التي تشارك في قيادتها ، حريصة كل الحرص على تشجيع كل حوار ديمقراطي حول صلاحياتها واعمالها . اما الحديث عن اسقاط اللجنة ، فلن يخفي من خلاله ادعياء المحافظة على الاتحاد تراجعاتهم المستمرة امام القوى التي كالوا لها بالامس كل التهم وحملوها كل نتائج الفشل الذي عانت منه الحركة الطلابية اثناء هيمنتهم على قيادة الاتحاد . ويبقى ان الحركة الطلابية هي وحدها صاحبة الكلمة وصاحبة الحق في تجديد الثقة او حجبها » .

في ٤ — ١٠ — ١٩٧٣

— منظمة الشباب التقدمي

— لجان العمل الطلابي

— اتحاد الشباب الديمقراطي في كلية التربية

المسألة الوطنية الفلسطينية بين اليسار الحقيقي والتطرف اللفظي البورجوازي الصغير

-٧-

طريقان للنضال من اجل التحرير

بقلم يساري فلسطيني

البرنامج الوطني الديمقراطي في الأردن

اوضحنا سابقا ان مصلحة الطبقة الحاكمة القائمة على توطيد ارتباط الاردن بالامبريالية ومخططاتها ، وخدمة مصالحها في المنطقة ، تؤدي الى تشويه وعرقلة النمو الراسمالي للاقتصاد الوطني واخضاعه بشكل كامل لوتيرة تدفق المساعدات الامبريالية على النظام الحاكم . من هنا فان سياسة الارتباط بالامبريالية ، فضلا عن كونها تدخل في تناقض مباشر مع الطموح الوطني لاوسع قطاعات الشعب ، فانها ايضا وبالدرجة الاولى تتناقض مع المصالح الحيوية لجميع الطبقات الوطنية. ان السياسة الامبريالية وبشكل خاص سياسة الولايات المتحدة ، تقوم على ابقاء الاردن فريسة للتخلف الاقتصادي والاجتماعي بشكل يحافظ على تبعيته المطلقة وخضوعه الكامل للمخططات الامبريالية . وبالرغم من ادعاءات الاعمار والبناء والتقدم الاقتصادي التي يطلقها عملاء الامبريالية الفاشست في الاردن ، فان الحقائق تشير بوضوح الى ان المساعدات الامبريالية، بما في ذلك الاغلبية الساحقة من قروض التنمية ، انما تستهدف فعليا انعاش ورشوة الطبقة الحاكمة وشرائحها الطفيلية من جهة، وخدمة المصالح الاستراتيجية المباشرة للامبريالية من الجهة الاخرى ، دون ان تستخدم هذه المساعدات الا بنسب ضئيلة جدا ، في تطوير الاقتصاد الوطني ، ناهيك عن خلق قاعدة انتاجية متماسكة للاستقلال الاقتصادي الوطني للبلاد .

سياسة السلطة تتناقض مع مصالح الطبقات الوطنية

ان هذه السياسة تتناقض مع مصالح البرجوازية الوطنية في تطوير اقتصاد وطني انتاجي مستقل ، ولو نسبيا ، عن الامبريالية. كما ان هذه السياسة ، مقترنة بما تؤدي اليه من عزلة الاردن عن محيطه العربي ، تؤدي الى تفاقم الازمة الاقتصادية في البلاد ، بكافة مظاهرها الطاحنة من استفحال الغلاء والارتفاع السريع في تكاليف المعيشة وتفاقم البطالة بشكل مضطرد الامر الذي يؤدي الى انسحاق متزايد للجماهير الشعبية بكافة قطاعاتها العمالية والفلاحية والبرجوازية الصغيرة .

لقد كانت سياسة النظام الحاكم من الاثار المدمرة لهذه العملية بالنسبة لمصالح اوسع الجماهير الكادحة ، اذ الغت بعد ايلول ١٩٧٠ كافة المكاسب الطبقية التي انتزعتها الجماهير في ظل ازدواج السلطة خلال السنوات الثلاث المجيدة من تاريخ شعبنا قبل ايلول ٧٠ .

ففي ظل الهيمنة الكاملة للسلطة الرجعية وارهابها القمعي ،والعزلة العربية التي فرضت عليها بسبب من سياسة الخيانة الوطنية التي انتهجتها، اطلق العنان كاملا للشرائح الطفيلية

ان محاولة النظام الحاكم في الاردن تاكيد جدارته وقدرته على تادية وظيفته الرئيسية في خدمة الاستراتيجية الامبريالية في المنطقة . تدخل هذا النظام وسياساته في تناقض مباشر ، يشتد احتداما يوما بعد يوم ، مع مصالح اوسع الطبقات الوطنية للشعب في الضفة الشرقية . وبسبب من الجوهر الرجعي لهذه الوظيفة ،فان النظام لن يجد سبيلا لضمان استمراره في ادائها سوى التخبط الدائم بين اطراف التناقضات القائمة في سياسته ، الامر الذي يؤدي الى احتدام التناقضات داخل صفوف الطبقة الحاكمة نفسها . ان تشخيص هذه التناقضات واعتمادها اساسا لبلورة برنامج العمل الوطني الديمقراطي لاوسع جماهير الضفة الشرقية هو الذي سيمكن ، بالدرجة الاولى،من نجاح النضال من اجل نظام وطني ديمقراطي . وباستثناء ذلك فان الاكتفاء بكيل الشتائم للنظام الهاشمي وفضحه والتشهير به ، والاكتفاء بتنظيم بضع عمليات ارهابية " ترمز" الى التصميم على اسقاط النظام ،واعتبار ذلك بديلا عن قيادة نضال الجماهير الوطني والديمقراطي من اجل مصالحها ومطالبها المباشرة ، ان هذا النهج لن يؤدي الى اسقاط النظام فعلا ، بقدر ما سيؤدي الى تعزيز مواقع الاجنحة الفاشية المتطرفة والشديدة التعصب الاقليمي وتوطيد جذورها داخل جهاز السلطة . ان الطريق الثوري الحقيقي لانتصار النضال من اجل نظام وطني ديمقراطي هو طريق تعبئة الجماهير وقيادة نضالها انطلاقا من التناقض المباشر بين مصالحها وبين سياسات النظام. وطريق استغلال التناقضات القائمة في صلب سياسة النظام نفسها من اجل شل قدرته على اداء وظيفته الاستراتيجية واضعاف قدرته ، بالتالي ، على البقاء والاستمرار .

من الطبقة الحاكمة لتزيد من استغلالها الجشع للجماهير بالارتفاع الهائل والمفاجيء للاسعار وتكاليف المعيشة الذي يقابله من الجهة الاخرى التسريح الكيفي المتزايد للعمال والموظفين ، واضطرار الكثير من المصانع والمشاريع والحرف الى الاغلاق او تخفيض الانتاج تحت وطاة الازمة الاقتصادية الطاحنة ، واستفحال البطالة ، والتدني المتزايد للاجور ، وحرمان العمال من كافة حقوق الضمان الصحي والاجتماعي واخضاعهم من جديد لقوانين العمل الرجعية اصلا ، والتي لم تكتف الطبقة الحاكمة بما تضمنه من استغلال بشع فجرى تعديلها من جديد لصالح كبار الراسماليين الكومبرادوريين . كما بذلت السلطة الحاكمة كل جهد ممكن من اجل حرمان الطبقة العاملة من سلاحها الهام في مجابهة هذا الاستغلال : سلاح التنظيم النقابي. لقد اعادت السلطة فرض قوانين التنظيم النقابي الرجعية التي تحرم قطاعات واسعة من الطبقة العاملة، وبشكل خاص العمال الزراعيين ومستخدمي الدولة وصغار الموظفين، من حقها في التنظيم . وعدلت هذه القوانين بما يضمن مزيدا من التدخل المباشر لاجهزة السلطة في شؤون النقابات والحركة العمالية ، وبما يحرمها عمليا من حقها في ممارسة الاضراب كسلاح للدفاع عن حقوقها ومطالبها المباشرة . وفوق ذلك مارست اجهزة السلطة تدخلا وتزويرا مفضوحا للارادة العمالية اذ اقدمت على حل الهيئات القيادية المنتخبة شرعيا لاتحاد النقابات وفرضت عملاءها على الاتحاد بكافة وسائل الضغط والارهاب والتزوير المباشر .

بالرغم من ان الدعم الامبريالي يمكن النظام من توفير مخرج مؤقت لتخفيف وطاة الازمة الطاحنة التي يسببها خضوعه المتزايد للامبريالية ، والحد من اثار هذه الازمة على الاوساط الشرق - اردنية ، في الريف والبادية بشكل خاص ، التي يعتمدها قاعدة اجتماعية لسلطته ، الا ان قدرته على توفير هذا المخرج ليست مطلقة ، بل هي جزئية ومؤقتة وقد ابتدات الان ترتطم بحدود لا يمكنها تجاوزها . لقد ادى التوسيع الجزئي للسوق المحلية الناجم عن تدفق المساعدات الامبريالية من جهة ، وعن التطورات الاقتصادية التي ادى اليها ضم الضفة الغربية الى المملكة واستيعاب اغلبية اللاجئين الفلسطينيين منذ ١٩٤٨ من جهة اخرى ، اذى الى تحطيم اسس الاكتفاء الذاتي والاقتصاد المغلق للمجتمع الاردني العشائري - الفلاحي المتخلف . وقد تمكنت الطبقة الحاكمة من حجر نتائج هذه العملية بامتصاص قوة العمل الفائضة التي انتجها من خلال توفير موقع ممتاز لابناء الفئة الشرقية في اجهزة الدولة (الجيش خاصة) او بالاستئثار بمواردها بتقديم مختلف اشكال الهبات والمساعدات والانفاق المباشر من خزينة الدولة . الا ان هذه العملية لم تكن توفر سوى حل ظاهري ومؤقت لازمة عجز الزراعة الفلاحية - الصغيرة ، بوسائلها البدائية والمتخلفة ، عن تلبية الحاجات الاستهلاكية المتنامية للفلاح الصغير ، او تمكينه من الصمود بوجه تجار المدن وكبار الملاكين، في مجتمع راسمالي نام بالرغم من كل العوامل التي تشوه وتحجز نموه .

ان هذه الازمة تتجلى بشكل واضح في تدني مستوى انتاجية الارض ، وشحة المياه التي تكثفها استئثار كبار الملاكين بمصادر المياه المتوفرة، وانخفاض اسعار المنتجات الزراعية نتيجة عمليات المضاربة التي يقوم بها كبار التجار ، وتراكم الديون التي تثقل كاهل الفلاح الصغير لصالح مرابي المدن الخ .. ان عوامل هذه الازمة قد ابتدات تعطي اثارها المدمرة لمصالح صغار الفلاحين في ريف الضفة الشرقية وتستحث نمو التناقضات الطبقية الراسمالية في هذا الوسط . وتساعد في تطوير هذه العملية مشاريع ((التنمية)) الزراعية التي تطلقها الطبقة الحاكمة ضمن اطار مساعيها ((للعصرنة)) و ((التحديث)) ، تلك المشاريع التي تستهدف في معظمها خدمة مصالح كبار الملاكين المتحولين راسماليا على حساب الزراعة الفلاحية الصغيرة، ان هذه العملية تنمو بشكل تدريجي وبطيء ، الا ان بعض مظاهرها اخذت تشكل منذ الان عاملا من عوامل نمو التذمر في صفوف جماهير الريف الكادحة (ازمة المياه مثلا) ولم يعد بامكان الطبقة الحاكمة ضبطها بوسائل التعصب الاقليمي البالية ، خصوصا وان المسلمات الايديولوجية الزائفة التي تقوم عليها هذه النزعة قد اخذت تتزعزع نتيجة اضطرار النظام الى تقديم بعض التنازلات الشكلية او الجزئية للجماهير الفلسطينية من اجل ضمان قدرته على استمرار الادعاء بتمثيل شعب فلسطين .

ان التكوين الاقتصادي - الاجتماعي اللاانتاجي ، التابع ، المتخلف الذي يؤدي اليه ارتباط الطبقة الحاكمة بالامبريالية يترك اثاره السلبية ، فضلا عن ذلك ، على سياسة التعليم وعلى مصالح الجماهير الواسعة من الطلبة والشباب والمعلمين وسائر الاوساط المتنورة من الشعب . فبينما تؤدي المظاهر الخارجية للتطور الاجتماعي التي يخلقها التغلغل الامبريالي الى اتساع نطاق الحركة التعليمية في البلاد والى نمو الطموح الثقافي والحضاري في اوساط اجتماعية متسعة ، فان اقتصاد الخدمات التابع والمتخلف الذي يكرسه هذا التغلغل الامبريالي نفسه يحد من قدرة الطبقة الحاكمة على الاستيعاب الحقيقي لهذا الطموح وتملي سياسة تعليمية ارستقراطية تقوم على التضييق المضطرد لنطاق التعليم العالي ، وعلى فصل العلم عن الانتاج ، بالاضافة الى ترويج المفاهيم الحضارية والثقافية الاستعمارية المعارضة مع الطموح الوطني للشعب .

ان هذه السياسة التي هي نتيجة مباشرة لسياسة الارتباط الوثيق بالامبريالية ، تتناقض يوميا مع المصالح المادية والمعنوية للطلبة والمعلمين ، سواء في مدارس الدولة او وكالة الغوث ، وتدفع اوسع قطاعاتهم الى تحركات نضالية ديمقراطية شديدة الاهمية حتى في ظل الطغيان المطلق لقوى القمع والارهاب .

وتبرز الاثار السلبية لهذه السياسة في البطالة المتزايدة للخريجين وهجرتهم المستمرة، في فرض شروط صعبة ومتطلبات مالية عالية على الطلبة المتقدمين للجامعة ، في تضييق نطاق التربية العلمية والتطبيقية والمهنية لحساب التاكيد المتزايد على الدراسات الادبية الشكلية ، في حرمان الطلبة الفقراء خاصة من التسهيلات التي تمكنهم من مواصلة دراساتهم الجامعية (الكتب ، السكن ، المنح الخ ..)، في غمط الحقوق المعاشية للمعلمين ، واخيرا في حل وتصفية التنظيمات النقابية الديمقراطية للطلبة والشباب والمعلمين ورفض السلطة باصرار السماح لهم باعادة تشكيل هذه المنظمات الديمقراطية والاستعاضة عنها بمنظمات واجهة رجعية يسيطر عليها عملاء السلطة .

لقد اقترنت سياسة تكثيف الارتباط بالامبريالية بنتائجها المنطقية في تعميق عزلة الاردن عن الاقطار العربية الشقيقة ، وخصوصا الوطنية منها ، وفي اندفاع النظام على طريق العداء السافر والمكشوف لحركة التحرر الوطني العربية ، ولقد ادت هذه السياسة، فضلا عن تناقضها مع الطموح الوطني والقومي لاوسع الجماهير في الضفة الشرقية ، الى تعميق الازمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد واضرت بشكل خاص بمصالح فئات هامة من البرجوازية الوطنية التي ترتبط نشاطها بالعلاقة مع الاقطار العربية المحيطة .

برنامج النضال من اجل المصالح الحيوية للطبقات الوطنية

ان النضال ضد سياسة الارتباط المتزايد بالامبريالية يكتسب ثقلا جديا وقاعدة جماهيرية واسعة اذا ما ارتبط بقيادة وتنظيم وتطوير نضال الجماهير ضد كافة النتائج المدمرة التي تؤدي اليها هذه السياسة بالنسبة للمصالح الحيوية لكافة الطبقات الوطنية . ان هذه الحقيقة تملي على العناصر والقوى الثورية ان تنخرط في تطوير وتنظيم كافة اشكال النضال المطلبي والديمقراطي للقطاعات الجماهيرية المختلفة وربط هذه النضالات بالمهمة العامة للتحرر الوطني والغاء النفوذ الامبريالي في البلاد . ان البرنامج النضالي من اجل انجاز هذه المهمة يجب ان يتضمن :

● تنظيم اللجان الشعبية لمكافحة الغلاء والبطالة وفضح الاثار السلبية المدمرة لسياسة الارتباط بالامبريالية على المصالح المباشرة للجماهير الشعبية والنضال من اجل وضع حد للاحتكار وتحديد الاسعار وخفض تكاليف المعيشة ، وتخفيف الضرائب التي تنوء تحت وطاتها الغالبية الساحقة من المواطنين ، وانتهاج سياسة اقتصادية تقوم على الغاء الاعتماد على المساعدات الامبريالية وتوفير قاعدة وطنية انتاجية للاقتصاد الوطني ووقف سياسة تبذير موارد الدولة في ابواب الانفاق غير المنتجة ووقف عمليات الرشوة والفساد والمحسوبية والاثراء غير المشروع التي يمارسها كبار الموظفين في اجهزة الدولة على حساب اغلبية الشعب واعادة النظر في كافة خطط ومشاريع التنمية بما يخدم هذا التوجه .

● النضال داخل النقابات العمالية من اجل فضح وعزل وطرد الرجعيين وعملاء اجهزة القمع واعادة بناء النقابات على اسس ديمقراطية ، حرة ، مستقلة عن تدخل الدولة وصالحة لتنظيم نضال العمال من اجل حقوقهم في زيادة الاجور بما يتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة ، وتحديد ساعات العمل ، وتوفير الضمانات الصحية والاجتماعية ، وتحريم التسريح الكيفي والفصل التعسفي ، واستعادة حق الاضراب ، والغاء التعديلات الرجعية على قوانين العمل والتنظيم النقابي ، والغاء التدخل المباحثي في شؤون النقابات ، واجراء انتخابات نقابية حرة نزيهة لاختيار قيادات نقابية تمثل العمال تمثيلا حقا ، والاعتراف بحق التنظيم النقابي لكافة القطاعات العمالية وبشكل خاص ، للعمال الزراعيين ومستخدمي الدولة وصغار الموظفين .

● تنظيم اللجان الفلاحية من اجل مقاومة طغيان كبار الملاك والتجار واستغلالهم ، ومن اجل ايجاد حل لازمة المياه والتسويق والتمويل الزراعي ، وتطوير النضال الديمقراطي لجماهير الريف الكادحة وابراز التناقض بين مصالحها الحقيقية وبين سياسة الولاء للامبريالية وتسعير التعصب الاقليمي التي تمارسها الطبقة الحاكمة .

● بناء اللجان الديمقراطية للطلبة والشباب والمعلمين والنساء للنضال من اجل حق هذه الفئات في اقامة منظماتها الديمقراطية ، النقابية والمهنية والاجتماعية ، لتوحيد وقيادة نضالها من اجل سياسة تعليمية ديمقراطية ووطنية ومن اجل مساهمة اوسع للشبيبة والمراة في كافة مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والانتاجية .

● توحيد نضال جميع هذه الطبقات الوطنية تحت شعار فضح سياسة الارتباط بالامبريالية والخضوع لمخططاتها والعمل من اجل تحرير الاردن من النفوذ الامبريالي ، وتعزيز استقلال الاقتصاد الوطني وارسائه على اسس انتاجية متماسكة ، والتخلي عن سياسة العزلة العربية وانتهاج سياسة عربية وخارجية تقدمية توطد علاقة الاردن بالدول العربية الشقيقة والبلدان الاشتراكية وكافة القوى المعادية للامبريالية والصهيونية في العالم .

من اجل الحريات الديمقراطية

الى جانب ارتباطها المتزايد بالامبريالية ، لم تعد الطبقة الحاكمة قادرة على ضمان اهدافها واستمرار سلطتها الا بوسائل القمع والارهاب الدكتاتوري . ومنذ ان نجحت في حربها الاهلية المدمرة ضد المقاومة والشعب، فرضت السلطة الحاكمة على الجماهير جوا ارهابيا خانقا شمل باثاره كافة شرائح وفئات الشعب . فلقد زجت السلطة بالالاف من الوطنيين ورجال المقاومة في السجون ، وصادرت جميع الحريات الديمقراطية للجماهير، وسلبت المواطنين من ابسط حقوقهم في حرية الكلمة والتعبير والتنظيم ، كما اطلقت اجهزة مخابراتها لتدوس كافة حقوق الانسان البديهية وتتدخل في كافة الشؤون اليومية والحياتية للمواطنين . كما اقدمت السلطة على الغاء الصحافة الوطنية وفرض الهيمنة الحكومية على الصحافة والنشر بشكل عام وحرمان القوى الوطنية من حق التنظيم والاجتماع والتظاهر والتعبير عن الراي . لقد ادت هذه السياسة الى فرض العزلة الخانقة للسلطة من اوسع قطاعات الشعب والى بدء تحرك الجماهير الديمقراطي للدفاع عن حقوقها وحرياتها الاساسية . واذا كانت السلطة قد اضطرت تحت وطاة هذه العزلة ، وبفعل احتدام التناقضات بين اجنحة الطبقة الحاكمة ، وبسبب من حاجتها الملحة الى " الانفتاح " العربي ، الى التخفيف من وطاة الارهاب القمعي وتقديم بعض التنازلات لنضال الجماهير باطلاق سراح العدد الاكبر من السجناء والمعتقلين الوطنيين ، فان هذا لا يلغي بل بالعكس يعزز النضال الجماهيري من اجل الحريات الديمقراطية ويسمح له بمزيد من المعاقل والانطلاق . ان على الجماهير والقوى الوطنية ان تقبض بقوة على هذه التنازلات التي تضطر الى تقديمها السلطة وان توظفها لخدمة تطوير النضال من اجل اطلاق الحريات الديمقراطية بشكل كامل وغير مشروط ، والغاء كافة اشكال التدخل المباحثي في شؤون المواطنين ، واطلاق سراح ما تبقى من المعتقلين الوطنيين مهما كانت الذرائع التي يستتر باسمها احتجاز حريتهم ، والكف عن مطاردة العناصر الوطنية وتحريم اعتقالها، ومحاسبة العناصر الفاشية المسؤولة عن المجازر وجرائم التعذيب ، والاعتراف غير المشروط بحق الجماهير وجميع القوى الوطنية في التنظيم والاجتماع والتظاهر ، واطلاق حرية الصحافة وكافة وسائل التعبير عن الراي .

ضد سياسة الصلح الاستسلامي

تستمد الطبقة الحاكمة في الاردن قوتها وقدرتها على خدمة المصالح الامبريالية في المنطقة بشكل رئيسي من الدور الخاص الذي تلعبه في طمس القضية الوطنية للشعب الفلسطيني . ومنذ ١٩٧٠ تبلورت سياسة السلطة الحاكمة لضمان هذا الدور في اتجاهين رئيسيين : السعي الى صلح استسلامي منفرد مع اسرائيل واهمال مهمة دحر الاحتلال الاسرائيلي اولا ومصادرة الحقوق الوطنية المباشرة للشعب الفلسطيني بشكل عام واخضاع الفلسطينيين في الضفة الشرقية بشكل خاص لاسوأ اشكال التمييز والاضطهاد الاقليمي ثانيا .

ان الرجعية الحاكمة تمارس سياستها هذه في ظل التمسك بشعار ((وحدة الضفتين)) الذي يشكل ، في نظرها ، مبررا كافيا لفرض ((احتكارها)) الخاص على القضية الفلسطينية ومصادرة حق تمثيل شعب فلسطين . الا ان الاخذ بهذا الشعار ، الذي يعبر عن حقيقة تاريخية واقعة في الارتباط المصيري الفعلي بين الشعبين الاردني والفلسطيني ، يدين سياسة الرجعية الحاكمة اكثر مما يبررها . فاذا كان الاردن ((بلد)) القضية الفلسطينية، وهذا صحيح بحكم عوامل بشرية وتاريخية واقتصادية عديدة ومعروفة ، فان هذا يجعل مهمة النضال من اجل دحر الاحتلال الاسرائيلي وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير مهمة وطنية مباشرة بالنسبة للاردن ، كما هي مهمة قومية عامة بالنسبة لسائر الاقطار العربية . من هنا فان تقاعس النظام الحاكم في الاردن عن اداء هذه المهمة يدينه فورا بالتضحية بالمصالح المباشرة للشعب والوطن في سبيل الحفاظ على مصالحه الانانية الخاصة .

لقد كشفت السلطة الحاكمة بوضوح ، منذ اواخر ١٩٧٠ ، من توجهها لعقد صلح استسلامي منفرد ومشين مع العدو الاسرائيلي، ضاربة عرض الحائط بالمصالح الوطنية لكلا الشعبين الاردني والفلسطيني . فقد بذلت السلطة كل جهد ممكن لتخريب النضال الوطني المناهض للاحتلال ، في الضفتين ، وقمعه وتصفيته بشكل مباشر على ارض الضفة الشرقية . وفي ظل هذه السياسة اقدمت السلطة على نزع سلاح الشعب ، وتحطيم منظماته الوطنية المناهضة للاحتلال ، وحرمان المقاومة من حقها الوطني في ممارسة الكفاح المسلح ضد العدو انطلاقا من الضفة الشرقية وفرض وقف اطلاق النار على خطوط المجابهة، والغاء الجبهة الشرقية ، واخراج قوات الدول العربية الوطنية من الاردن ، وسحب الجيش من خطوط المجابهة مع العدو وتركيز قواته على مشارف المدن وحدود الدول العربية الشقيقة وتزييف دوره الوطني بتحويله الى اداة قمع للشعب وتآمر ضد حركة التحرر الوطني العربية . واعلنت السلطة الحاكمة مرارا بشكل علني رفضها لاية مساهمة في العمل ضد الاحتلال واستعدادها لعقد تسوية منفردة تتضمن التخلي عن اجزاء هامة جديدة من ترابنا الوطني مقابل اعادة اخضاع ما يتنازل عنه العدو المحتل لسلطتها وهيمنتها من جديد بما يتيح لها الاستمرار في ادعاء تمثيل شعب فلسطين وتصفية قضيته الوطنية. ومن اجل ضمان مصلحتها الانانية الضيقة هذه، عملت السلطة الحاكمة بواسطة عملائها في المناطق المحتلة على تخريب النضال الوطني المناهض للاحتلال وحرفه نحو مسارب الاستسلام والتعاون مع سلطات العدو ، وبذرت اموال ((دعم الصمود)) لرشوة وشراء العملاء في الضفة الغربية ، وحافظت على سياسة الجسور المفتوحة مع العدو مسهلة بذلك غزوه الاقتصادي المستتر للضفة الشرقية .

واذا كان نجاح هذه السياسة الاستسلامية يهدد بتصفية القضية الوطنية للشعب الفلسطيني وتكريس الاردن كدولة عازلة تشكل صمام الامن الرئيسي لوجود اسرائيل ، فانه ايضا يتناقض مع المصالح الوطنية للشعب الاردني نفسه اذ يعرضه لخطر المطامح التوسعية الاسرائيلية وبشكل اشد لخطر الخضوع غير المباشر للهيمنة الاستعمارية الصهيونية سياسيا واقتصاديا ويطعن في الصميم قضية تحرره الوطني .

من اجل الاعتراف بالحقوق الوطنية لشعب فلسطين

ان الوجه الاخر ، والرئيسي ، لهذه السياسة الاستسلامية التي ينتهجها النظام الحاكم يجد تعبيره في سياسة التمييز والاضطهاد الاقليمي ضد الفلسطينيين في الاردن بشكل خاص وسياسة مصادرة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بشكل عام . منذ ١٩٧٠ لم تعد الرجعية الحاكمة في الاردن قادرة على ضمان مصالحها الخاصة في استمرار القبض على زمام القضية الفلسطينية الا بتصعيد حمى التعصب والتمييز الاقليمي ضد الفلسطينيين وانتهاج جميع الوسائل القمعية لابادة وتصفية كافة اشكال التعبير المستقل من حقوقهم الوطنية .

لقد خاضت الرجعية الحاكمة حربا اهلية مدمرة من اجل تصفية المقاومة الفلسطينية وحرمان شعبنا في الضفة الشرقية من حقه الطبيعي في حمل السلاح والانتظام في صفوف المقاومة ضد الاحتلال . وما ان حققت الرجعية بعض النجاحات الاولية في هذه المعركة حتى كشفت من نواياها الحقيقية برفضها الاعتراف بحركة المقاومة ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني وحرمانها من حقها في حرية ممارسة الكفاح المسلح ضد العدو ، ضاربة عرض الحائط بجوهر وروح اتفاقيتي القاهرة وعمان . وفي مجرى هذه السياسة جرى اخضاع الشعب الفلسطيني في الاردن للقمع والارهاب والابادة الجماعية . فقد انجزت السلطة ((تطهير)) الجيش واجهزة الدولة على اسس اقليمية بحتة بالتسريح الكيفي للعمال والموظفين والضباط والجنود الفلسطينيين ، واغلقت سبل العيش في وجوههم ، وشردتهم بعد هدم مخيماتهم ، وشنت حملة اضطهاد وتنكيل جماعي ضدهم ، وسلبت كافة حقوقهم كمواطنين في الدولة ، بالاضافة الى حقهم في النضال من اجل تحرير وطنهم . وبالرغم من ادعاء السلطة بانها ((ستسمح)) لسكان الضفة الغربية بممارسة حقهم في تقرير المصير بعد زوال الاحتلال ، فان هذا النهج العملي يكشف بوضوح اي نوع من انواع ((تقرير المصير)) يمكن ان تسمح به الرجعية الحاكمة. ذلك ان السياسة العملية التي انتهجتها على امتداد الفترة الماضية كانت تقوم بشكل رئيسي على مصادرة حق تمثيل الشعب الفلسطيني وسلب حقوقه الوطنية .

ولقد بلغت هذه السياسة ذروتها في الاعلان عن مشروع المملكة العربية المتحدة . فمقابل التنازل الشكلي ، الباهت ، عديم المضمون السياسي ، الذي يقدمه هذا المشروع لتزييف حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في اطار « قطر فلسطيني » تابع للمملكة المتحدة في ظل العرش الهاشمي ، مقابل هذا التنازل الشكلي يكرس المشروع مطامع الرجعية الحاكمة في فرض العرش الهاشمي ناطقا وحيدا بلسان شعب فلسطين ، ويضفي الصبغة القانونية « الشرعية » على مصادرته لحقه في تقرير المصير وسائر حقوقه الوطنية ، ويسعى الى تصفية نهائية لقضيته الوطنية في اطار التسوية الاستسلامية مع العدو الاسرائيلي .

ان جماهير شعبنا تدرك جيدا ان التنازلات التي يضطر النظام الحاكم الان لتقديمها لاتلغي الجوهر الرجعي لسياسته الاستسلامية والقائمة على مصادرة حقوق شعب فلسطين ، ولا تمثل تخليا عن هذه السياسة بقدر ما تسعى الى تحقيق اهدافها بوسائل اخرى بعد فشل وسائل القمع والاضطهاد والخيانة الوطنية السافرة . ان هذه التنازلات هي تعبير عن تارجح النظام بين الاقطاب المتنافرة لتناقضات سياسته الرجعية وتخبطه الدائم في محاولة ايجاد حل متوازن لهذه التناقضات . ان « ياس » النظام المعلن من امكانيات التسوية، وسعيه الى الانفتاح على الدول العربية الوطنية ، وحديثه عن احياء الجبهة الشرقية، واضطراره الى اتخاذ بعض اجراءات الانفتاح الداخلي (اطلاق سراح المعتقلين مثلا) ، انما هو نتيجة عجز النظام عن تحمل نتائج ازمة عزلته الخانقة ، محليا وعربيا وفي المناطق المحتلة ، تلك العزلة التي تهدد بافلات زمام المبادرة من يده وتلقي ظلالا واسعة من الشك على شرعية ادعائه بتمثيل الشعب الفلسطيني ، وتفقده تدريجيا قدرته على مواصلة دوره في طمس القضية الوطنية الفلسطينية وضمان توازن المصالح الامبريالية في المنطقة . يكثف من اثار هذه العزلة انسداد افق التسوية السلمية بسبب تعنت اسرائيل وتمسكها بمطامحها التوسعية الخاصة من جهة ، واصرار الولايات المتحدة على سياستها القائمة على على اعطاء الاولوية ، في حل مشكلة الشرق الاوسط ، لاستدراج النظام المصري الى تسوية استسلامية مع اسرائيل، وادراكها ان تسوية منفردة اردنية — اسرائيلية ستحرمها من فرصة مواصلة هذه السياسة .

الا ان هذه التنازلات تفتح رغم ذلك افاقا جديدة لنهوض النضال الوطني الديمقراطي في الاردن، وتزيد من احتدام التناقضات داخل صفوف الطبقة الحاكمة ، وتستحث اوسع الجماهير لمواصلة وتصعيد نضالها من اجل دحر سياسة الصلح الاستسلامي وفرض الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . ان هذه الحقيقة تؤكد انه بينما يستحيل تحقيق الانجاز الكامل لمهمات الثورة الوطنية الديمقراطية في الاردن ، وفي مقدمتها مهمات المساهمة في دحر الاحتلال الاسرائيلي والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني؛ الا في اطار نظام وطني ديمقراطي ؛ الا ان النضال من اجل اقامة هذا النظام **ليس عملية تآمرية** مفاجئة ؛ بل هو عملية نضالية جماهيرية طويلة الامد تتضمن بالضرورة **امكانية انتزاع التنازلات** من النظام واجباره على الاستجابة الجزئية لبعض هذه المهام مما يمكن من توسيع وتعجيل نمو الحركة الجماهيرية الديمقراطية ونهوض النضال الوطني من اجل طرد الاحتلال . **دون أن يبقى مصير هذا النهوض معلقا بانتظار انجاز انتصار حاسم في ((اسقاط النظام اولا)) .**

وهذا يكشف بدوره زيف وخطأ الخط النضالي الذي يرهن مصير النضال الوطني في المناطق المحتلة بانتظار اح في " تحرير الاردن كهدف راهن اقرب " .

ان مجموع هذه الحقائق تؤكد ان مهمة دحر الاحتلال الاسرائيلي وحل معضلة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، التي هي مهمة مشتركة للشعبين الاردني والفلسطيني ،تشكل الان المحور الرئيسي النضال من اجل انتصار الثورة الوطنية الديمقراطية في الاردن .

ان انجاز هذه المهمة يتطلب تعبئة جماهير الشعبين للنضال من اجل :

● تعبئة طاقات الاردن من اجل المساهمة في دحر الاحتلال الاسرائيلي وذلك يتطلب :

١ — التخلي نهائيا عن سياسة الصلح الاستسلامي مع العدو .

٢ — احياء الجبهة الشرقية بمشاركة قوات من الدول العربية الوطنية وفي ظل قيادة وطنية موثوقة .

٣ — عودة المقاومة دون قيد او شرط لممارسة حقها الوطني في الكفاح المسلح ضد العدو انطلاقا من الجبهة الاردنية .

٤ — اعادة الجيش الى خطوط المجابهة وتطهيره من العناصر العميلة والتخلي عن سياسة اخضاعه للمعونة الامبريالية في التسليح والتدريب ، وتسليحه من البلدان الاشتراكية والصديقة .

● الاعتراف العملي بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وذلك يعني :

١ — الغاء مشروع « المملكة العربية المتحدة » والاعتراف اللامشروط بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصير المناطق المحررة من الاحتلال .

٢ — الاعتراف بالمقاومة الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني

٣ — الاعتراف العملي بحق الجماهير الفلسطينية في حمل السلاح والتنظيم والتعبئة والتدريب والانخراط في صفوف المقاومة ضد الاحتلال .

٤ — الغاء كافة مظاهر التعصب والتمييز الاقليمي وانتهاج سياسة المساواة الكاملة في الحقوق بين ابناء الشعبين واعادة بناء الوحدة الوطنية بين الشعبين على اساس المساواة والتكافل في تقرير مصير البلاد .

من اجل جبهة وطنية اردنية — فلسطينية موحدة

ان النضال من اجل انجاز هذه المهمات الوطنية الديمقراطية في التحرر الوطني الناجز وتصفية النفوذ الامبريالي ، وبناء اقتصاد وطني مستقل متماسك ، واطلاق الحريات الديمقراطية وضمان المصالح المعيشية المباشرة للجماهير ، وانجاز تعبئة وطنية شاملة لدحر الاحتلال والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، ان هذا النضال يستجيب للمصالح الحيوية لكافة الطبقات الوطنية في الاردن ، كما انه يضمن المطامح الوطنية المباشرة والتاريخية المشتركة لكلا الشعبين الاردني والفلسطيني . ان انجاز هذه المهمات يتطلب تطوير النضال المشترك لجماهير الشعبين بكافة طبقاتها وقطاعاتها وتعبئة هذا النضال وتاطيره في جميع اشكال التنظيم الممكنة . ان هذا النضال المشترك هو الذي سيمكن من ارساء الاسس المادية الصلبة لوحدة وطنية حقيقية بين الشعبين ، وان الاداة الرئيسية لبناء هذه الوحدة وقيادة جماهير الشعبين هي دون شك الجبهة الوطنية الاردنية — الفلسطينية المتحدة في الضفة الشرقية التي سوف تنبثق من نهوض وتطور النضال الوطني والديمقراطي لجماهير الشعب ، والتي سوف تشكل الاطار الشامل لتنظيم وقيادة هذا النضال من اجل حكم وطني ديمقراطي .

في العدد القادم
اللفظية الثورية في خدمة مشروع المملكة المتحدة

البحـريـن

البرلمان.. والطريق الثوري

تنشر مجلة (٩ يونيو ، المجلة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي في عددها (سبتمبر — اكتوبر) وجهة النظر التالية تجاه الانتخابات القادمة في البحرين والموقف الثوري منها . ومن المعروف ان الانتخابات القادمة ستجري في شهر ديسمبر (كانون الاول) القادم

من الملاحظ في هذه الفترة من التاريخ السياسي للبحرين ازدياد المخططات السياسية الامبريالية ، ضمن تطور الاوضاع في عموم منطقة عمان والخليج العربي ، والدور المتزايد الذي تقوم به القوى الرجعية الهادفة لترسيخ وتمرير هذه المخططات .

ومن هذه التكتيكات السياسية التي تطرح ما سمي بـ ((المجلس الوطني)) والذي يجب على القوى الوطنية ان تقف امامه بمنظور سياسي ينبع من التحليل الملموس للواقع الملموس .

ان شعب البحرين لديه تجربة غنية في التاريخ السياسي الحديث تجاه مطلب البرلمان . ولقد طرح هذا المطلب منذ بدايات هذا القرن حيث جوبه هذا الطلب بالقمع .

التجربة الاولى :

لقد كان الانجليز من اوائل هذا القرن يحكمون البحرين بالتعاون مع الطغمة العشائرية من " ال خليفة " وكان حكمهم في البحرين (قائم على الخوف وليس على الاحترام) . وقد حاولت بريطانيا ان تطبق قوانينها السارية في الهند على البحرين من خلال قانون سمي (امر في المجلس) الذي صدر عام ١٩١٣ . مما دفع بالفئات البرجوازية المتنورة بحكم ثقافتها واحتكاكها بالعالم الخارجي " بتكوين مجلسا تأسيسيا " اجتمع بالشيخ عيسى — حاكم البحرين انذاك — ونادوا بوضع حد للتدخل البريطاني وتحويل المجلس لتنسيق انتخاب القضاء الشرعيين ورؤساء الدوائر وعزل غير الوطنيين واتخاذ الاسباب اللازمة لحفظ حقوقهم . وقد وافقهم الشيخ عيسى على رايهم الا يحق للانجليز في التدخل في الشؤون الداخلية ولكن الانجليز اوعزوا الى الحاكم بأن المجلس يهدف الى خلعه لنتخلص منه .

التجربة الثانية :

وبعد ذلك تم عزل حاكم البحرين وعين ابنه بدلا منه ولقد ازدادت السيطرة البريطانية على الاوضاع الداخلية تماما وقامت بمحاولات كثيرة لضرب الوحدة الوطنية من خلال محاولاتها اثارة النعرات الطائفية ولكن " الوطنيون " في تلك الفترة رفعوا مطالبهم والتي منها — وهذا الذي يهمنا في هذا الموضوع — " ان ينتخب برلمان وطني وان يبدأ عمله لصالح الشعب كما هو متبع في البلدان المتقدمة " . واكدوا (استعدادهم الموت في سبيل المطالب السابقة " ومنها — طبعا — هذا المطلب .

وقضت بريطانيا على هذه الحركة بنفي قادتها الوطنيين الى الهند .

التجربة الثالثة :

تجددت المطالبة بهذا " المطلب الشعبي " المتعلق بالحياة الديمقراطية للشعب في عام ١٩٣٨ وقامت انتفاضة شعبية نتيجة للازمة الخانقة التي عانى منها النظام الرأسمالي العالمي ونتيجة لانشاء المجلس التشريعي في الكويت في عام ١٩٣٨ .. مما ادى الى ان يقوم الشعب في البحرين بالمطالبة مجددا ((**بانشاء مجلس على غراره في البحرين بالاضافة الى مجالس وطنية للعدل والمعارف ونقابات العمال)) .**

وقد بادرت السلطات البريطانية الى القبض على زعماء هذه الحركة وتم نفيهم .

التجربة الرابعة :

اما تكرار هذا المطلب الوطني الملح من قبل الحركات الوطنية في البحرين فقد طرح وللمرة الثالثة في منتصف الخمسينات ٥٤—١٩٥٦ حيث طالبت الحركة الوطنية انذاك ايضا ((**باقامة مجلس تشريعي ومجالس للدوائر الحكومية وتاسيس نقابات للعمال**)).

ولقد رضخت السلطة الحاكمة في تلك الفترة لمطلب واحد ((**اذ انه نتيجة للضغط الشديد والالحاح الشعبي بضرورة اقامة مجالس منتخبة في الدوائر الحكومية . اضطرت السلطات الحاكمة الى اجراء هذه الانتخابات والذين اشتركوا في الانتخابات حوالي ٨٠ بالمئة من الذكور البالغين فوق سن ١٦ سنة وقد بلغ عددهم حوالي ٢٣٫٥٠٠ فردا وقد حصلت الهيئة — هيئة الاتحاد الوطني — على ٩٢ بالمئة من اصوات الناخبين الامر الذي ادى الى تدخل السلطات الحاكمة والغاء نتيجة الانتخابات وتعيين كل اعضاء المجالس)) .**

وعندما قامت الجماهير بانتفاضتها الشعبية تدخلت بريطانيا وقبضت على زعماء الهيئة الوطنية **واجرت لهم محاكمة صورية حيث حكم على بعضهم بالسجن والنفي .**

التجربة الخامسة :

ولقد تكررت التجربة الخامسة لشعبنا العظيم في البحرين في (مارس ١٩٦٥)حيث التحمت **المطالب العمالية بالشعارات السياسية** وبدت البحرين وكانها تعيش **فجر ثورة حقيقية** للمطالبة بالحقوق الديمقراطية السياسية ولكن ايضا وللمرة الخامسة تقوم السلطات البريطانية بالتدخل لقمع الانتفاضة الشعبية بالرصاص والسجن .

يتضح لنا من هذا السرد التاريخي ثلاثة حقائق رئيسية :

اولا : ان الشعب في البحرين طوال تاريخه السياسي الحديث ظل يطالب **بالديمقراطية السياسية الحقيقية** ، ومن اهم هذه المطالب **انتخاب برلمان وطني حقيقي** يمثل الشعب وفي ظل ظروف لصالح الشعب .

ثانيا : ان الحكم الرجعي — الطغمة الحاكمة — ظلت ترفض ان **تتنازل** عن جزء من سلطتها وقمعت هذا المطلب الوطني بكل وسائل القمع التي تملكها .

ثالثا : قامت بريطانيا بالدور **القمعي المباشر** ضد الحركة الوطنية بالرصاص والسجن والنفي ، لاسنادها الطغمة الحاكمة .

من الرفض حتى الموافقة :

الان .. وبعد هذه التجارب الثورية الغنية في تاريخ شعبنا .. ما الذي ادى الى قيام الحكم الرجعي في البحرين في عام ١٩٧٢ بالتنازل عن رفضه ؟ وفي اية ظروف تم ذلك ؟ وتحت اية قيود حدث ذلك ؟

لقد تطورت الاوضاع كثيرا .. الاوضاع الدولية .. اوضاع منطقتنا عمان والخليج العربي .. وواقع البحرين كجزء من هذه الاجزاء التي تشكل وحدة واحدة .

لقد اصبح عصرنا .. هو عصر انتصار الاشتراكية .. وتحولت الكثير من شعوب العالم الثالث .. الى معسكر الاشتراكية .. وقضي على كثير من الامبرياليات ومنها الامبريالية البريطانية التي فرضت سيطرتها على كثير من الشعوب ومنها شعبنا .. وحلت بديلا منها الولايات المتحدة الامريكية .. بكل تجاربها في قمع الشعوب .. بكل تحولات الاستعمار القديم الى استعمار جديد .. يسيطر على ثروات شعوب العالم الثالث تحت واجهات محلية .. تحت شعارات واعلام وحكومات محلية ودساتير وبرلمانات داخلية مزيفة .

ولقد انعكست هذه الاوضاع على منطقة عمان والخليج ومنها البحرين؛ فبعد الاعلان عن الانسحاب البريطاني من خلال ما يسمى (استراتيجية شرق السويس) اعلن عن انسحابه عن شمال الخليج وتم التركيز البريطاني على " سلطنة عمان " وحلت الولايات المتحدة الامريكية بدلا من بريطانيا بحكم التزايد المستمر لمصالحها الاقتصادية في المنطقة (شركات بترول — شركات استثمار — بنوك — صفقات الاسلحة — قواعد عسكرية — مستشارين) ومصالح اقتصادية اخرى .

ونتيجة ايضا لتطور الحركة الوطنية والثورية في عموم المنطقة وظهور مؤشرات جديدة على ازدياد رقعة وتصاعد المد التحرري **ومنها الثورة المسلحة في الاقليم الجنوبي من عمان وتصاعد النضال الجماهيري في عمان الداخل والساحل ، والحركة السياسية في البحرين ، والحركة الديمقراطية في الكويت ، والنظام الثوري في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والحكم في العراق .**

ادى كل ذلك الى تبديل في تكتيكات القوى الامبريالية فحدثت عدة تطورات منها الانقلاب القابوسي البريطاني — اعلان دولة الامارات — انقلاب الشارقة — انقلاب قطر — الاستقلالات الشكلية — لكل من هذه الدويلات وما تبعها من الحاق بالمنظمات العربية والدولية .. الخ .

ولقد كان من الطبيعي جدا أن يعلن عن خطوات سياسية داخلية تستلزمها تلك الاستقلالات وكانت هذه الخطوات التي طرحت تتناسب ومستوى الوعي السياسي الجماهيري في كل منطقة .. فالخطوات السياسية التي طبقت في **قطر هي غيرها في ابو ظبي وهي غيرها في البحرين** . فمثلا ليس من المعقول أن يعطى للشعب في البحرين دستورا ممنوحا ومجلسا معينا لانه توجد قوى سياسية منظمة في البحرين ذات امتدادات جماهيرية ووجود طبقة ثورية تمتلك رصيدا نضاليا ووعيا طبقيا مما لا يسمح بتطبيق نفس الاسلوب القطري .



المجلس التاسيسي (السابق) الذي ناقش الدستور والذي كان يعبر عن ما تريده الحكومة ولقد رفضت الجماهير هذه الصيغة الرجعية في الحكم .

الحكم العشائري وصمامات الامان :

اما في البحرين فلقد كانت الصورة تختلف حيث تم وضع " الصيغة المناسبة " لهذا الوضع .. الصيغة التي تناسب الظروف .. بمعنى اخر هو طرح ما يدعى " بالديمقراطية " اي الدستور والبرلمان .. لكن بسحب محتواهما الحقيقيين ... ومحاولة لسحب البساط من تحت اقدام القوى الوطنية .

وهذا يتطلب في واقع الامر وضع " صمامات الامان " التي تمرر التجربة المشوهة وتمنع الجماهير من المشاركة الحقيقية في ادارة شؤونها وجر القوى الوطنية للمشاركة في هذه اللعبة **في حدود الاوضاع التي تريدها السلطة .**

فتم اصدار " المرسوم الاميري " رقم ١٢ لعام ١٩٧٢ القاضي بانشاء " مجلسا تاسيسيا " وكان ينص في مادته الاولى على " انشاء المجلس التاسيسي متالفا من ٢٢ عضوا منتخبا ومن عشرة اعضاء معينين بالاضافة طبعا الى الوزراء بحكم مناصبهم " .

وتم وضع قانون انتخاب رجعي .. حيث وزعت المناطق الانتخابية توزيعا رجعيا يفرض ظهور عناصر رجعية وهذا ما حدث فعلا فيما بعد — وكذلك فقد استبعد قانون الانتخابات المراة من ممارسة حقوقها الديمقراطية وحرم الالاف من الشباب الذين هم بين الثامنة عشر والعشرين من المشاركة .. ومنع الموظف من الترشيح الا بعد أن يستقيل من عمله . كما حدد سن الترشيح بـ ٣٠ سنة والاهم من ذلك كله هو حالة الطوارىء التي تعيشها البحرين منذ عام ١٩٥٦ حيث حرية الكلام والتجمع والصحافة والنقابات .. الخ ممنوعة بل انه في (مارس ٧٢) قمعت بكل عنف تظاهرة سلمية للطبقة العاملة المطالبة بحقوقها الاساسية التي يتضمنها الباب الثالث من قانون العمل وواصلت اجهزة القمع وبالذات (القسم الخاص) الذي يديره الضباط الانجليز بقيادة اندرسون ويتبع رئيس الوزراء خليفة بن سلمان مباشرة .. حملة الاعتقال والارهاب يوميا بحق المعتقلين .

لقد دعت الحكومة لان يذهب الشعب للانتخابات في ظل حالة الطوارىء المفروضة ... وفي ظل ظروف كلها لصالح الطغمة الحاكمة لتبني مجلسا تاسيسيا ل... .. ولقد كانت الحكومة الرجعية تطلب الموافقة الشعبية على هذا الوضع .

وتجاه هذه الظروف رفعت الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي — اقليم البحرين — في بياناتها ونشرتها الجماهيرية (... مارس) المطالب الجماهيرية المتركزة في رفض التعيين — رفع حالة الطوارىء — حرية الصحافة والتجمع والكلام — اعطاء المراة حقها السياسي — تخفيض سن الانتخاب والترشيح — اطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين .

واعلن بعد ذلك المقاطعة لهذه الانتخابات والتي في ظل غياب الظروف الديمقراطية فان المشاركة هنا تعني " البصم " على مخططات السلطة .

ولقد وضحت القوى الوطنية في البحرين جميعا موقفها السياسي الصحيح الا وهو المقاطعة في ظل شروط الطغمة الحاكمة في ظل عدم توفر الحد الادنى من الديمقراطية .. لقد اصبح شعار المقاطعة هو الشعار الجماهيري . مما دعا بعدد من العناصر الوطنية الشريفة ان تعلن انسحابها من الانتخابات بعد أن رفعت (التماسا) الى " الحاكم " (تتمنى) فيه ان يعلن رفع حالة الطوارىء .. لكن حتى هذا (التمني) تم رفضه !! فاعلن عدد من الوطنيين انسحابهم من الانتخابات .

واتى المجلس التاسيسي واتضح للجماهير في البحرين وبالواقع الملموس صحة ما طرحته القوى الوطنية من طبيعة المجلس وطبيعة الدستور الذي سيوضع في ظل ظروف كلها لصالح السلطة .

البرلمان القادم والموقف الصحيح :

يجري الان الاعداد لانتخابات ما يسمى " بالمجلس الوطني " في ديسمبر القادم . وهذا الموضوع يتطلب من القوى الوطنية ان تتخذ موقفا موحدا تجاهه . والاسئلة التي يجب ايجاد الاجابة عليها تتركز في طبيعة " البرلمان " في البحرين ... وهل تغيرت الظروف السابقة ... وما هو الموقف السياسي الصحيح من هذه المشاريع ؟

اولا : اتضح تماما فشل الاوهام القائلة بتحقيق بعض الاصلاحات من خلال النظام الحالي وعن هذا الطريق الاصلاحي فالمجلس السابق (التاسيسي) لم ينجز اي من المطالب الديمقراطيه التي رفعها بعض المرشحين الليبراليين .. بل انهم تحولوا في النهاية ورغم انوفهم ونياتهم الطيبة الى مجرد ممثلين ثانويين يكملون اللعبة .

ثانيا : ان السلطة الحاكمة لم تستطع حتى تجاوز ابعاد تجربتها المشوهة فنجدها تنتهك بكل بساطة النصوص التي وضعتها ، فبينما " المجلس التاسيسي " يناقش حرية المواطن تشن اجهزة المخابرات حملة اعتقالات واسعة تشمل ما يزيد على ٤٠ مواطنا من العمال والادباء والموظفين ويتم ايداعهم في السجون تحت التعذيب المتواصل دون اية تهمة محددة .

ثالثا : ازدادت السيطرة الاجنبية على البلاد حيث تحولت البحرين الى قاعدة امريكية صرفة وازداد عدد المستشارين الامريكان تحت اسم

الخبراء والمدرسين . واصبحت السعودية الحليف الامين للامبريالية الامريكية هي المسير للامور الداخلية في البحرين (تقييد حرية المراة السياسي حسب طلب الجارة الشقيقة الكبرى !!) .

رابعا : لا تزال المنظمات الجماهيرية والسياسية ممنوعة بامر من السلطة وتم قمع اكثر من حركة جماهيرية مطلبية تحت سمع وبصر نواب الشعب !!

خامسا : لا تزال حالة الطوارىء معلنة وما يتبعها من خنق لحرية الكلام . بل الالعن والادهى من ذلك صدور مرسوم جديد هذه شروطه . اخطار المدير العام للشرطة قبل عقد اي اجتماع انتخابي باربع وعشرين ساعة .. ويوقع على الاخطار شخصان .. وان يكون هذان الشخصان من اهل المدينة او الجهة التي سيعقد بها الاجتماع .. وان يكون معروفا بين اهلها بحسن السمعة (!!) ويشترط القانون توضيح اسم الموقع صاحب الطلب وصناعته ومحل اقامته (!!) وان تكون لكل اجتماع لجنة (!!) مؤلفة من رئيس وعضوين على الاقل (!!) ويجيز القانون لاعضاء قوة الشرطة حق حضور الاجتماعات ولهم حق حل الاجتماع تحت اية حجة كانت .. ويشترط القانون ان يقام الاجتماع فقط في الفترة الواقعة بين تاريخ دعوة الناخبين وبين اليوم المحدد لاجراء الانتخابات .. الخ .

سادسا : يكرس قانون الانتخابات الرجعي الذي رفضت الحكومة ان يضمه « المجلس التاسيسي » فالحكومة لا تزال توزع المناطق الانتخابية بنفس الطريقة السابقة بل انها توزعها مجددا لصالح اثارة النعرات الطائفية والقوى الرجعية. ولا يزال قصر حق الانتخاب على من يبلغ سن العشرين (في عام ١٩٥٦ كان الحق لمن يبلغ ١٦ سنة) وحرمان قطاعات واسعة من الشباب ما بين السادسة عشر والعشرين من هذا الحق — قصر حق الترشيح على من يزيد على سن الثلاثين سنة — تثبيت مبدأ تعيين الوزراء في المجلس بحكم مناصبهم — اعتبار كل موظف عام مرشح للانتخاب مستقيلا من عمله وذلك يعني في البحرين ان حق الترشيح هو حقا مطلقا للتجار واصحاب المهن الحرة .

سابعا : استمرار حرمان المراة من حقوقها السياسية تحت ضغط الرجعية السعودية .

ثامنا : من خلال استقراء ما دار في المجلس التاسيسي يتضح انه لا « المجلس التاسيسي » السابق ولا المجلس القادم يملك الصلاحيات الفعلية لكي يمارس سلطاته الشرعية . بل انه كما يبدو واضحا صورة مشوهة لمبدا « الشورى » مما دعا الجماهير في البحرين بحسها العفوي ان تقف سابقا موقف المقاطعة .. بل حاليا يزداد هذا الموقف وضوحا لابعاد هذا الطريق والاساليب الاصلاحية في العمل السياسي .

ولكن ايضا ليست هذه النقاط وحدها التي تؤدي بنا الى المقاطعة .. ان المسالة اعمق من ذلك .. ان هذه الخطوة الجديدة القديمة تدفعنا الى تحليل ابعاد هذه الخطوة على الصعيد السياسي والجماهيري وبالتالي اتخاذ الموقف النابع من خصوصياتنا وواقعنا .. ان هذا يتطلب منا معرفة الاتي :

أ — ان هذا التكتيك السياسي بداية لخط تطرحه السلطة الرجعية محاولة بذلك جر الحركة الوطنية الى العمل السياسي من خلال الاشكال التي تطرحها ومن خلال حدود التجربة التي تريدها .

ان جماهيرنا في البحرين بحسها وتجربتها مع المجلس التاسيسي ومع الحكم العشائري ترفض مثل هذا الخط وهي متخذة منه «اليوم» موقف الرفض والمقاطعة .

ان على القوى الوطنية في البحرين ان تقف موقفا واحدا لمحاربة **هذا التكتيك حتى لا تترسخ لدى** الجماهير النظرة الاصلاحية « اي ايهامها بان تحقيق مطالبها الاساسية ستتم عن طريق « النضال البرلماني».

ب — ان هذه هي « البداية ».. فنحن لا نواجه طريقا قد اتبعته الجماهير فيجب الدخول فيه .. بل هو في بدايته .. فيجب تحطيم تكتيكات السلطة الرجعية تحطيما كاملا وان الدخول في هذه التجربة يعني **الدفع لسيطرة الفكر الاصلاحي** على واقع الحركة الجماهيرية وصرف انظارها الى طرق نضالية مسدودة.

ان المشاركة في هذه الانتخابات في ظل الظروف السابقة .. وحيث ان الامور متداخلة فان هذا يعني ترسيخ خط السلطة السياسي **ونجاحها** في تمرير مشاريعها بشروطها .

وهنا يتضح الفرق تماما بين القوى الثورية والعناصر الاصلاحية .. الفرق بين النظرة الى «المهمات الراهنة » اي برامج العمل اليومية لتصبح هي في حد ذاتها المهمات الاساسية .. مما يحرف النضال عن طريقه الحقيقي ويرسخ العقلية الاصلاحية.

أن المسالة الاساسية هي المسالة السياسية .. اي مسالة السلطة .. مسالة اسقاط الطغمة الحاكمة .. الهدف النهائي يجب ان نضعه في اعتبارنا لئلا تطغي عليه المهمات الراهنة ويجب ان نضع في اعتبارنا ان ابعاد هذه التجربة لن تخرج عن اطار الخليج .. اي ان هذه التجربة لن تتجاوز واقع المنطقة بكل الظروف الرجعية التي تسودها .

ما البديل ؟ وما العمل ؟.

ان الخط الثوري .. الخط السياسي الصحيح يتطلب منا في ظل نظام يعاني من ازمات خانقة .. نظام معزول جماهيريا وهذه العزلة التي عبرت عنها الجماهير في اكثر من انتفاضة .

هذا الامر يتطلب منا زيادة عزلة النظام العشائري الحالي عزلة تامة داخليا وخارجيا وتوجيه جهود القوى الوطنية من خلال جبهة وطنية ذات برنامج مشترك وعدم اعطاء هذا النظام الرجعي اي متنفس للتكتيكات التي يطرحها .. ان ذلك هو برنامج الحد الاقصى الهادف الى اسقاط الطغمة الحاكمة والغاء الدستور الرجعي واقامة مجلس وطني ديمقراطي حقيقي ووضع دستور تقدمي للبلاد .

اما المهمات الراهنة امامنا فليست المشاركة في البرلمان ودعم الخط الاصلاحي ولكن من خلال تاطير الجماهير في منظمات جماهيرية ورفع المطالب الشعبية المتركزة على الحقوق الديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية من خلال برامج مرحلية لكل فئة من الفئات الشعبية والنضال من اجلها ضمن الخط العام للبرنامج الحد الاقصى في المرحلة الراهنة .

الارجنتين

بيرون يفتتح ولايته بشن الحرب على الماركسية

فاز بيرون بانتخابات رئاسة الجمهورية في الارجنتين بنسبة عالية من الاصوات (٦٢ بالمئة) . على أن ابرز ميزة لعودة بيرون الى الحكم — بعد ١٨ سنة من المنفى — هي ميله المتزايد للمصالحة مع اليمين والعسكريين من جهة وعزمه على شن حرب عنيفة ضد القوى الثورية وضد يسار الحركة البيرونية نفسها، من جهة ثانية

وهكذا توالت الاحداث بسرعة تزيد — لا يقل عن شهر : بعد ساعات قليلة من اعلان نتائج الانتخابات ، اعلن بيرون حل المنظمات الماركسية الثورية المسلحة ، وعلى الاخص « جيش الشعب الثوري » . وكانت هذه المنظمات قد اعلنت تعليق عملياتها العسكرية ضد العسكريين الارجنتينيين والاكتفاء بضرب المصالح الاستعمارية ، كتنازل منها تجاه الحركة البيرونية بعد انتصار كامبورا ، رئيس الجمهورية البيروني السابق الذي تنازل عن الرئاسة لخوان بيرون نفسه . فاذا برجحان كفة اليمين في الحركة البيرونية يدفع المنظمات الماركسية اكثر فاكثر نحو المعارضة الصريحة للحكم البيروني . خاصة بعد ان ساهم بيرون في تاليب اليمين ضمن حزبه واقصاء اليساريين من النقابات الطلابية والعمالية . وفي الوقت نفسه ، تسعى الاوساط الامبريالية والصهيونية الى تعميق الهوة بين بيرون والقوى اليسارية عبر سلسلة من الاغتيالات لقادة بارزين من الحركة البيرونية . فقد اغتيل خلال الاسبوعين الماضيين احد القادة الطلابيين البيرونيين والامين العام للاتحاد العمالي العام (وهو معروف بتصلبه في تمثيل الجناح اليميني ضمن الحركة البيرونية) . وجرت محاولة لالصاق تهمة الاغتيال بالمنظمات الماركسية الثورية .

استجابة لهذه الضغوط ، اعلن بيرون في مطلع هذا الاسبوع بدء الحملة لـ « قمع الماركسية » . وقد افتتحها بخلع رئيس جامعة بوينس ايرس اليساري .

الان ، كل الدلائل تشير الى الجنوح اليميني للرئيس الارجنتيني الجديد ، وقد بدأ يلقي التصريحات حول تشكيل وزارة ائتلافية تضم ممثلين عن العسكريين واليمين الرجعي المرتبط بالامبريالية وقد ازداد ميله في هذا الاتجاه بعد قيام الانقلاب الفاشي في التشيلي واتساع نفوذ وسيطرة العسكرتاريا البرازيلية التي تبسط نفوذها على جزء حيوي من امريكا اللاتينية البارغواي والاورغواي وبوليفيا والتشيلي .

ننشر فيما يلي مقابلة تعرب عن وجهة نظر الجناح النقابي الثوري من الحركة العمالية ، اجراها صحفيان يساريان بريطانيان مع رايموندو اونغارو ، قائد اتحاد نقابات عمال الطباعة :

تواجه الحركة البيرونية توقعات عديدة في المستقبل المنظور . ولكن يبدو ان الجناح اليميني في الحركة قد استطاع تحقيق النفوذ والهيمنة ، بقيادة اتحاد نقابات العمال الرسمي (سي. جي. تي) . ولعل الحماس الذي اطلق له العنان الانتصار البيروني الانتخابي في اذار الماضي والذي ادى الى رفع المرشح البيروني كامبورا الى سدة الرئاسة في ايار ، قد مهد الطريق امام التحرر من الكثير من الاوهام السائدة . وفي ١٨ حزيران ، اطلق الاستفزازيون اليمينيون النار وقتلوا مئة مواطن قرب مطار ايزيزا عندما تجمهر نحو اربعة ملايين شخص في انتظار وصول بيرون من مدريد . وفي ١٧ تموز ، طرد الرئيس كامبورا من السلطة بعد ضغوط بذلها اليمين والجيش . هذا بالاضافة الى ان ترشيح زوجة بيرون ، ايزابيل ، التي لا تتمتع بشعبية لمنصب نائب الرئيس ، قد خلق المزيد من الاضطرابات .

ان عودة البيرونية الى السلطة في الارجنتين بعد ١٨ عاما من تسلط سلسلة من الانظمة العسكرية على الحكم ، قد جاءت نتيجة للمعارك الطويلة ، والدموية على الاغلب ، بين الجيش من جانب ، ونقابات العمال البيرونية والمنظمات الثورية من جانب اخر .

ولقد اكتشف العسكريون ببساطة انه ليس بوسعهم حكم البلاد ضد الحركة البيرونية، مما يشعر هذه الحركة من ناحيتها الان بان الانسحاب العسكري الجزئي هو انتصار استطاعت الحركة تحقيقه . ان بوينس ايرس تحمل الان معالم المدينة التي تم تحريرها على الدو ... فالملصقات والصور الكبيرة والمجلات والنشاطات التي كانت لامد طويل سرية .. ظهرت بقوة الى العيان . ولكن ، اليسار البيروني ، الذي يلتف حول شعار بناء « دولة اشتراكية » ، يعتبر ان اليمين استطاع من خلال نجاحاته ضمن الحركة ككل ، ان يميع هذه الانتصارات .

والنقابات العمالية التي انفصلت عام ١٩٦٨ عن (السي. جي. تي) الرسمي لتشكل « اتحاد نقابات العمال في لوس ارجنتينوس » (سي. جي. تي دي لوس ارجنتينوس) ، تعتبر اقوى واكثر قطاعات اليسار البيروني ثورية . وهذه هي النقابات التي قادت الانتفاضة المسلحة التي اعلنها العمال في بلدة كوردوبا الصناعية عام ١٩٦٦، كما قادت سلسلة من الاضرابات واحتلال المصانع التي عرفتها البلاد منذ ذلك الحين، ومن قادة هذه النقابات ، رايموندو اونغارو ، الذي يبلغ الان اواسط الاربعينات من العمر، العضو النشط في اتحاد عمال الطباعة منذ ٢٥ عاما . ويضم هذا الاتحاد ١٦ الف من اصل ٢٠ الف عامل يشتغلون في صناعة الطباعة ، وهو الاتحاد العمالي الوحيد في تاريخ الارجنتين الذي انتخبت امراة كامين عام له وهي اليشيا فونوبيلا . وفي اعقاب التمرد المسلح في كوردوبا ، سجن اونغارو « لتحريضه على التمرد وللحث على ارتكاب جرائم والقيام باعمال عنف عامة » . واليوم اصبح اونغارو ، الذي يحمل الان لقب « سكرتير العلاقات الداخلية في نقابات العمال » ، ناطقا هاما باسم القطاعات الثورية من الطبقة العاملة الارجنتينية .

اونغارو : الارجنتين لا تزال بلدا راسماليا تابعا

بدات المقابلة بتوجيه سؤال الى اونغارو حول استراتيجية اليسار الان ، خاصة وان اليمين يبدو مسيطرا على المعسكر البيروني. واجاب اونغارو بالتشديد على انه لم يحدث تغير اجتماعي اساسي منذ الانتصار البيروني في انتخابات الرئاسة . وقال « ثمة الكثير من العمل يجب انجازه الان .. تماما كما كان الامر في ظل حكم الجنرال لانوسي . ان الارجنتين لاتزال بلدا تابعا.. بلدا راسماليا. والعدو لا زال هو نفسه ، يتلخص عملنا الان في مواصلة النضال » .

ووجه اونغارو انتقادات الى ترشيح ايزابيل بيرون لنيابة الرئاسة ، وقال ان عدم تمتعها بشعبية كان ظاهرا في كل انحاء بوينس ايرس: فالملصقات التي تظهر صورها غالبا ما تتعرض للتمزيق او التشويه . ان ايزابيل مارتينز ، يضيف اونغارو « ليست صالحة او طالحة بحد ذاتها . انها ايجابية او سلبية فقط بالقياس الى سياستها ازاء الطبقة العاملة . ولكنها لم ترشح لنيابة الرئاسة بواسطة الشعب والبيرونيين . ان مؤتمر حزب العدالة الاشتراكي (البيروني) الذي اختارها ، لم يضم بين اعضائه ممثلي اولئك الذين اشتركوا في الانتفاضة العمالية المسلحة في توكومان وكوردوبا ومندوزا ، ولا السجناء السابقين الذين اطلق سراحهم في ٢٥ ايار ، كما لم يسمح لممثلي الطبقة العاملة بالاشتراك في المؤتمر .

من حضر هذا المؤتمر اذن ؟ حضره زعماء نقابات العمال البيروقراطية القديمة ، وعملاء الاحتكارات الامبريالية ، واولئك الذين انغمسوا في حلول وسط مع النظام العسكري. هؤلاء جميعا كانوا حاضرين ، وليس العمال.

دور بيرون

وخلال مناقشة دور بيرون نفسه ، شدد اونغارو على القول ان الطبقة العاملة وحدها وليس اي فرد ، قادرة على تحرير الارجنتين. « ان بيرون بحد ذاته لا يستطيع ، بوصفه فردا ، ان يغير علاقات القوى . وبالرغم من ان بيرون زعيم الحركة ، الا ان وظيفة القائد ووظيفة قواعد الحركة مختلفتان . فمهمة القواعد هي الاستيلاء على السلطة لبناء الاشتراكية ، وعليها ايضا مهمة القضاء على اعداء الطبقة العاملة » .

ويضيف « ان المثقفين اليساريين في الخارج يقعون دائما في خطأ التشديد على شخصية بيرون . ولكننا نعتقد انه من المهم جدا عدم خلق شخصية اسطورية لبيرون . ان عامل التغيير التاريخي هو الشعب وليس بيرون . والشعب هو وحده القادر على انقاذ نفسه بنفسه » .

وركز اونغارو من ناحية اخرى على اهمية التنظيمات النقابية الثورية بصفتها الوسيلة الاساسية للتعبئة الجماهيرية ، وانتقد منظمة الشباب البيروني لعدم تجذير علاقاتها بالطبقة العاملة . ولكنه قال ان الحركات المرتكزة الى البنية الطبقية ليست الشكل الوحيد من اشكال التنظيم . وعلى سبيل المثال ، اعرب اونغارو عن دعمه القوي لكل الحركات النسائية الساعية لتنظيم النساء بما هن نساء . وهو يؤمن انه من بين كل الفئات المضطهدة (بفتح الهاء) ، تبرز النساء كاكثر الفئات معاناة للاضطهاد على الاطلاق .

واعتبر اونغارو أن نقابات العمال والانظمة الانتخابية الراهنة غير قادرة على تسليم الطبقة العاملة زمام السلطة . وقال ان هذه التنظيمات « قد دعمت الدكتاتورية العسكرية، وليس بالامكان استخدامها للاستيلاء على السلطة . ونحن ليست لدينا اية اوهام حول ما يسمى بالطريق البرلماني للوصول الى السلطة . ان الطبقة العاملة شنت العديد من النضالات من هذا النمط ، وكانت النتيجة انها منيت دائما بالهزائم . ان اسوأ ما يمكن ان يحدث للطبقة العاملة هو ان تستلم المؤسسات القديمة » .

واستطرد قائلا : « ان الوسيلة الوحيدة للاستيلاء على السلطة هي في بناء الجيش الشعبي .. وليس بناء مجموعات مسلحة صغيرة .. فالعدو حائز على جهازه العسكري، وهكذا يجب ان نفعل نحن . ويسالنا بعض الناس : لماذا لا تنقضون على السلطة الان؟ واولاء نقول ان ميزان القوى يميل في الوقت الراهن لصالح الاوليغاركية . ان بوسعنا ان نوجه الان ونستولي على المباني الحكومية. ولكن العسكريين غدا سيحطمون هذه الحركة. ان العدو ما زال مسيطرا على جهاز الدولة: لقد تعلمنا ذلك من تجربة الانتفاضة المسلحة في كوردوبا . فبعد ٢٤ ساعة من الانتفاضة ، ادركنا انه بوسعنا الاستيلاء على السلطة ولكن ليس بوسعنا الاحتفاظ بها » .

« علينا ان نتابع البناء من الاسفل وتنظيم انفسنا خارج اطار البنى البيروقراطية ، والاستمرار في النضال شبه السري. والطبقة العاملة ستستولي على السلطة من خلال حرب شعبية وثورية . ان نضالات من هذا الطراز ترى النور كل يوم . انكم لا تقراون من هذه النضالات في الصحف الاجنبية — ولكن في الاسبوع الماضي فقط ، سيطر العمال على بلدة توكومان ، كما تمت السيطرة على المصانع في « مار ديل بلاتا » ومنذ فترة وجيزة فقط ، وفي بوينس ايرس نفسها ، احتلت العاملات المكاتب التي يعملن بها . اننا نعمل في السر ونملأ الدنيا بالثورة . اننا لا نهدر وقتنا في المناقشة مع المؤسسات السياسية . ولعل ذلك سيكون الطريق الاطول .. ولكنه الطريق الاوضح على اي حال . اننا نبني كل يوم ادوات السلطة الشعبية » .

وقال « لو كنت برجوازيا لشعرت بالخوف. ان البرجوازية الارجنتينية لا تنام مطمئنة هذه الايام . ومؤخرا ، ذكر ان اصحاب شركة الكوكا كولا ارسلوا عائلاتهم و٢٥ من مدراء الشركة التنفيذيين الى خارج البلاد . فقط اسال هؤلاء هل يريدون العودة !!»

واستطرد قائلا : ((اننا نقف على الجبهة الهجومية وهم على الجبهة المتقهقرة . ان التحرير بدا يدنو ، ولعلنا خلال اربع سنوات سنحقق النصر . لا توجد قوة في الارض قادرة على وقف مسيرة الشعب . والعسكريون لا يستطيعون وقف عمليات احتلال المصانع او وقف المقاومة المسلحة والحركة الجماهيرية . نحن بحاجة الى تحرير حقيقي ، نحن نريد بناء الاشتراكية . من خلال الطبقة العاملة . وهذه المرة سنفوز بالسلطة .. سنستولي على السلطة مهما بدا ذلك صعبا)) .

الاف الطلاب يحتلون جامعة بوينوس ايرس

في الثاني من تشرين الاول — اكتوبر الجاري ، احتل الاف الطلاب الارجنتينيين مباني جامعة بوينوس ايرس احتجاجا على صرف رئيس الجامعة ، السيد بويغروس ، المعروف باتجاهاته اليسارية ، والذي وعد ، عند تسلمه منصبه على عهد الرئيس كامبورا، بتحويل الجامعة الى « جامعة شعبية » فعلا. الا ان الرئيس بيرون قطع عليه الطريق باقالته في نهاية الشهر الماضي ، من ضمن الحملة التي يشنها بيرون ضد الماركسية .

ومن جهة ثانية ، اصدرت قيادة الحركة البيرونية بيانا تعلن فيه ان الحرب ضد الماركسية قد اندلعت وانها ستضرب «العدو على كافة الجبهات وباكبر قدر من الحزم ». ودعت قيادة الحركة البيرونية كافة الاطراف العضوية فيها او المؤيدة لها الى اعادة تحديد على ضوء هذه الحرب المعلنة ، كما اعلنت تشكيل جهاز للاعلام يشمل الارجنتين كلها لتنسيق وقيادة « الحرب ضد الماركسية».

وجدير بالذكر ان المنظمات الماركسية الثورية دعت الى التصويت بالورقة البيضاء في انتخابات الرئاسة الاخيرة التي فاز بها خوان بيرون ، بينما ايد الحزب الشيوعي الارجنتيني ترشيح بيرون وصوت له . وقد استثني هذا الحزب من قرار حل الاحزاب والمنظمات الماركسية الذي اصدره بيرون فور توليه السلطة .

غينيا - بيساو تتوج ١٧ سنة من النضال ضد البرتغاليين باعلان الجمهورية المستقلة في الاراضي المحررة (ثلثي مساحة البلاد)



توج شعب غينيا — بيساو نضاله السياسي والعسكري طوال ١٧ سنة بخطوة حاسمة تضعه على طريق الانتصار النهائي في حربه التحررية الوطنية . ففي السادس والعشرين من ايلول — سبتمبر الماضي ، اعلن اريستيدس بيريرا ، الامين العام لـ « الحزب الافريقي لاستقلال غينيا وجزر الراس الاخضر » قيام الجمهورية في الاراضي التي يحتلها الثوار الوطنيون في غينيا — بيساو . هذه الخطوة تكمل الجهد الذي بداه الشهيد اميلكار كابرال ، وتضع هذا الشعب الافريقي المناضل على نهاية الطريق من اجل هدفه المعلن بناء دولة ذات سيادة ، جمهورية ديمقراطية معادية للكولونيالية وللاستعمار الجديد ، يقع على راس اهدافها « التحرير الكامل للشعب ووحدة شطري البلاد (غينيا — بيساو وجزر الراس الاخضر) لبناء وطن افريقي قوي وبدء مسيرة التقدم » .

غينيا — بيساو وجزر الراس الاخضر مستعمرة برتغالية ، تعتبر مقاطعة من مقاطعات البرتغال ، تزيد مساحتها عن ٣٦ الف كيلومتر مربع ويبلغ عدد سكانها ٨٥٠ الف نسمة ، وياتي قرار اعلان قيام الجمهورية في اعقاب سلسلة من التطورات كان اهمها :

□ تبني الامم المتحدة ، العام الماضي ، قرارا يعتبر « الحزب الافريقي لاستقلال غينيا وجزر الراس الاخضر » الممثل الوحيد للشعب الغيني ، وقد اتخذ القرار بناء على توصية لجنة تحقيق دخلت الاراضي المحررة .

□ تصاعد انتصارات الثوار . رغم ما يزيد عن خمسين الف جندي برتغالي يخوضون حرب ابادة نادرة المثيل ضد الشعب الغيني ، تمكن الثوار من احراز انتصارات ملموسة في الاونة الاخيرة . ارتفع عدد قتلى الجيش البرتغالي الى معدل عشرة قتلى اسبوعيا . واضطر الى الانسحاب للمدن الساحلية والمعسكرات والاكتفاء بشن حرب جوية تقوم على القصف شبه اليومي لمساكن الاهالي ومواشيهم ومحاصيلهم . ومن ابرز انتصارات الثوار خلال الاشهر الاخيرة احتلال مركز استراتيجي هام في جنوب البلاد — مركز « غيليج » — والاستيلاء على كل ما فيه من اسلحة خفيفة وثقيلة كالمدرعات والمدافع . في ٢١ حزيران — يونيو الماضي ، اضطرت القوات البرتغالية الى الاعتراف بخسارة خمس طائرات حربية اسقطها الثوار بصواريخ ارض — جو .

بحصيلة ذلك ، بات جيش التحرير يسيطر على ما يزيد عن ثلثي مساحة البلاد .

□ منذ العام الماضي ، اتخذ « الحزب الافريقي لاستقلال غينيا وجزر الراس الاخضر » قراره بالتمهيد لاعلان الاستقلال والجمهورية . وبعد ثمانية اشهر من التمهيد السياسي والدعاوي ، عقدت انتخابات عامة في الاراضي المحررة ، شارك فيها ٥٢٫٠٠٠ ناخبا ، انتخبوا اعضاء ١٥ مجلسا محليا ، ثم انتخبوا « الجمعية الوطنية الشعبية » من ٨٠ عضوا و ٤٠ من كوادر الحزب . وانتخبت الجمعية لويس كابرال ، اخ الشهيد اميلكار كابرال ، رئيسا لها . وقد اصدرت هذه الجمعية دستورا للبلاد وعينت « مجلس دولة » من ١٥ عضوا كلفوا بادارة شؤون الاراضي المحررة .

هذا وقد اعترف حتى الان بالجمهورية الجديدة ما يزيد عن ٤٠ دولة . وما زالت الاعترافات تتوالى تمهيدا لادخال غينيا — بيساو الى عضوية الامم المتحدة .

عندما تسقط الأوهام الانتهازية اليمينية على محك التجربة - ٢ -

التجربة التشيلية بين « الشرعية البرجوازية » وبناء أجهزة السلطة الشعبية البديلة

تعتبر الاخبار ان تجربة التشيلي كانت محكومة بميزان القوى الطبقي الذي انطلقت منه . رجحان الكفة لصالح اليمين الذي كان لا يزال يحظى بـ ٦٤ بالمئة من الاصوات . بينما « الوحدة الشعبية » لا تمثل الا ٣٦ بالمئة منها فقط . وهـذا ما دفع « الوحدة الشعبية » الى العمل على تغيير نسبة القوى لصالحها تدريجيا وضمن المؤسسات الدستورية . دون دفع الامور الى الصدام المكشوف مع اليمين « قبل اوانه » . وتضيف (١) ان خرق « الوحدة الشعبية » للشرعية البرجوازية كان سيؤدي الى عرقلة تعزيز مواقعها بين الجماهير « لان هذه الجماهير ما زالت غير مدركة لضرورة تحطيم جهاز الدولة البرجوازي والشرعية البرجوازية » . (٢) ان اجراء التعيينات والتطهيرات في الجيش يجر الى « انحياز سريع ومباشر للجيش ضد السلطة » . في حين ان تأجيل المعركة مع الجيش يسمح « بكسب الوقت لتغيير ميزان القوى » .

طبعا ، ان خلافنا مع ((الاخبار)) لا يقوم على ما اذا كانت ((الوحدة الشعبية)) قد سعت لتغيير ميزان القوى لصالحها ام لا . ولا يقوم ايضا على الفورية او التدريجية المطلوبة لتغييره . الخلاف يدور على نقطتين : كيف نقيس ميزان القوى ؟ وكيف سعت ((الوحدة الشعبية)) لتغيير ميزان القوى مع اليمين ؟ فوراء هاتين النقطتين يطل الفارق الفعلي بين منطق ((الانتقال البرلماني)) — اسير المعايير البرجوازية — وما نعتبره المنطق الماركسي — اللينيني الثوري .

استراتيجية الولايات المتحدة في اميركا اللاتينية

ان تعيين الظرف المحدد الذي قامت فيه تجربة حكم ((الوحدة الشعبية)) على صعيد اميركا اللاتينية ككل ، وبالعلاقة مع العدو الرئيسي — الامبريالية الاميركية ، يسمح برصد ادق لميزان القوى الذي حكمت في ظله .

والسؤال هنا : هل ان الستراتيجية الاميركية الشمالية كانت قابلة للتعايش مع انظمة ((يسارية اصلاحية)) من نمط نظام حكم ((الوحدة الشعبية)) في التشيلي ؟ الجواب هو : اذا كانت الامبريالية الاميركية قد ((احتملت)) في الماضي قيام انظمة وطنية او يسارية اصلاحية في العالم ، فانها ، مع مطلع السبعينات ، لم تكن بوارد التعايش مع مثل هذه الانظمة . ذلك ان الاتجاه الرئيسي للستراتيجية الامبريالية الاميركية ، في العالم ، كان يميل اكثر فاكثر الى تشجيع قيام الانقلابات العسكرية من النمط الفاشي (اليونان ، البرازيل ، بوليفيا ، الاوروغواي ، الى اخره) والاتكال على قوى محلية تلعب دور الوكيل للمصالح الاستعمارية في مناطقها (البرازيل ، ايران ، السعودية ، اسرائيل وغيرها) .

من هنا ، واجه حكم ((الوحدة الشعبية)) منذ ايامه الاولى ، موقفا اميركيا معاديا يسعى بكافة الوسائل لاسقاطه . وكانت الخطة الاميركية تقضي بـ ((اغراق التشيلي في حالة من الفوضى الاقتصادية الفعلية تدفع العسكريين الاصدقاء الى القيام بانقلاب)) ، حسبما ورد في وثيقة سرية للشركة ((آي.تي.تي)) الاميركية (الشركة الدولية للهاتف والبرق) التي تملك استثمارات واسعة في التشيلي ، والتي سعت ، حتى قبل تأميمها ، الى تنظيم قلب نظام حكم ((الوحدة الشعبية)) بالتعاون مع ((وكالة الاستخبارات المركزية)) والرجعية التشيلية المحلية .

تنفيذا لهذه الخطة ، عملت الولايات المتحدة الاميركية على عدة محاور ، اهمها مقاطعة التشيلي اقتصاديا ، والقيام بشتى المناورات في سوق النحاس العالمي من اجل خفض سعره (وقد بلغ حده الادنى منذ ثماني سنوات ، الامر الذي ادى الى خسارة الخزينة التشيلية ما يزيد عن مليار دولار) ورفع الدعاوى في المحاكم الدولية لمنع التشيلي من بيع النحاس المؤمم ، والضغط على ((البنك الدولي)) الذي ادى الى الغاء قرض للتشيلي بقيمة ٢٥٠ مليون دولار ، والى ما هنالك .

ما هو معيار ميزان القوى ؟

تستدل ((الاخبار)) على ميزان القوى الطبقي والسياسي ((في التشيلي من نتائج انتخابات عام ١٩٧٠ التي حملت ((الوحدة الشعبية)) الى الحكم ، والشهيد الندي الى رئاسة الجمهورية . ولكن متى كانت نتائج الانتخابات معيارا اساسيا لنسبة القوى بين الطبقات وممثليها السياسيين ؟ يؤسفنا ان نضطر الى تكرار بديهة و ((حقيقة عامة)) اخرى في هذا المجال : ان وظيفة اي برلمان برجوازي ، حتى في اكثر الدول الرأسمالية المتقدمة عراقة في التقاليد الديموقراطية البرجوازية ، هو تزوير وتحريف ارادة الاكثرية الساحقة من السكان (المكونة من العمال والفلاحين والكسبة وانصاف البروليتاريين) . فهل ان النظام الانتخابي في التشيلي يشذ عن هذه القاعدة .

لقد فاز الشهيد الندي في انتخابات الرئاسة مقابل توزع اصوات اليمين بين مرشحين اثنين ، وحكم بناء على ٣٦ بالمئة من الاصوات . وفق مقاييس ((الاخبار)) ، متى يمكن الاعتبار ان الكفة قد رجحت لصالح اليسار في التشيلي : عندما ينال ٥١ بالمئة من الاصوات مثلا ؟ ومتى كانت نتائج الانتخابات المعبر الفعلي عن الارادة الشعبية ؟ هل نعتبر الحزب البلشفي غاصبا للسلطة ، لان ((التفويض)) الانتخابي الذي حمله لم يكن يتعدى تأييد البروليتاريا الروسية في بتروغراد وموسكو — المنضوية في السوفيت ؟ هذا مع العلم ان الطبقة العاملة الروسية ، باسرها ، لم تكن تمثل اكثر من ٢٠ بالمئة من سكان روسيا انذاك ؟ وهل جرى استفتاء لآراء الفلاحين الذين كانوا يشكلون الاكثرية الساحقة من السكان؟ ام ان الاستدلال على ((رجحان ميزان القوى)) لصالح الثورة كان يرتكز الى معايير اخرى (١) عجز البرجوازية عن الانفكاك النهائي عن النظام القيصري (٢) اتجاه متزايد نحو حياد البرجوازية الصغيرة (٣) استيلاء الفلاحين على الاراضي (٤) نمو معارضة واسعة للحرب في صفوف الجنود ذوي الاصل الفلاحي . قال لينين انذاك ان الفلاحين الاكثرية الساحقة من الروس — صوتوا على البرنامج البلشفي ((بارجلهم)) — اي بفرارهم من الجندية واستيلائهم على اراضي ملاك الارض الكبار . هذه هي معايير رصد موازين القوى الطبقية بالنسبة للماركسية — اللينينية !

التمسك بالشرعية البرجوازية وبناء مؤسسات السلطة الشعبية

الفكرة الرئيسية التي قدمناها ونقدمها ، في تقييم تجربة حكم « الوحدة الشعبية » في التشيلي ، هي التالية : ان منطق الانتقال الى الاشتراكية عبر المؤسسات البرجوازية وباحترام الشرعية البرجوازية ، في الممارسة ، ادى الى لجم عملية التعبئة الجماهيرية وبناء المؤسسات الشعبية البديلة للمؤسسات البرجوازية . في حين أن بناء وتعزيز هذه المؤسسات — التي برزت فعلا في التشيلي — كان الوسيلة الوحيدة لحسم النزاع على السلطة مع البرجوازية من على السلطة البرجوازية المدعومة من الاستعمار .

وفي الوقت الذي كانت البرجوازية تستخدم الشرعية والمؤسسات « الدستورية » لعرقلة عمل « الوحدة الشعبية » كان تمسك هذه الاخيرة بالشرعية يؤخر ويلجم التعبئة الشعبية . ويضعف بالتالي قوى اليسار في مواجهة اليمين والامبريالية ويفقدها زخمها بسبب التردد والتنازلات .

هذا هو « المنطق الداخلي » لتجربة حكم « الوحدة الشعبية » في التشيلي ، المحكوم سلفا بمقولة « الانتقال البرلماني الى الاشتراكية » .

احترام ميزان القوى السائد في الجيش

تقول ((الاخبار)) ان اجراء التعيينات والتعهدات في صفوف الجيش كان سيؤدي الى التعجيل في المواجهة لغير صالح اليسار . ليست هذه هي المسألة . المسألة الفعلية هي : هل سعت ((الوحدة الشعبية)) الى شق الجيش وبناء قوى شعبية مسلحة في مواجهته ، تمثل القوى الضاربة لليسار ؟

قبل الاجابة على هذا السؤال ، لا بد من الاشارة الى طبيعة الجيش في التشيلي . انه جيش محترف ، ينتمي ضباطه الى البرجوازية والطبقة الوسطى ، وقد ظل وثيق الصلة بالامبريالية الاميركية (تدريب ، تسليح ، دورات خاصة للضباط ، الى اخره) . ثم ان الجيش كان يقف برمته ضد الحكومة منذ تشكيلها ، وكان يتنازعه اتجاهان : اتجاه اقلي — يمثله براتس — متمسك بالشرعية (دون ان يعني ذلك تأييد ((الوحدة الشعبية))) واتجاه اكثري معاد لها منذ البداية . وهـذا ما تقوله ارملة الشهيد الندي نفسها (في حديث الى ((دير شبيغل)) الالمانية نقلته ((البلاغ)) في اكتوبر ١٩٧٣) .

((سؤال : كيف تفسرين قيام جميع العسكريين بالانقلاب وليس فقط مجموعة متطرفة منهم ، خاصة وان الجيش التشيلي كان حتى ذلك الوقت مواليا للدستور؟

السيدة الندي : لقد كان الجيش مبدئيا ضدنا بالرغم من ان الندي حاول التقرب منه . وفي الواقع فان جيشنا هو منظمة الطبقة الوسطى والعليا ، جميع الضباط هم من تلك الطبقة وقد فوتنا على انفسنا فرصة تعبئة الضباط الصغار الى جانبنا ، الى جانب الجبهة الشعبية (والمقصود ((الوحدة الشعبية)))))

ما معنى ذلك ؟ ان ارملة الشهيد الندي تشير في الواقع الى امرين . الاول : هو ان العمل ضمن المؤسسات الدستورية كان يتضمن سلفا تعهدا بعدم المساس بالتوازن القائم في الجيش ، اي بعدم القيام بالترفيعات والتنقلات التي من شأنها عزل كبار الضباط الرجعيين . ثانيا : ان حكومة ((الوحدة الشعبية)) ، في عملها ضمن المؤسسات الدستورية واحترامها للشرعية البرجوازية ، امتنعت عن اية محاولة جادة ترمي اما الى بناء قاعدة مؤيدة لها في الجيش واما الى بناء قوة شعبية مسلحة موازية له .

ففي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٢ ، اتخذ البرلمان قرارا بمراقبة الاسلحة بناء على مشروع قدمه الحركة الديمقراطية المسيحية . وقد صوت نواب ((الوحدة الشعبية)) الى جانب هذا القرار . وقد كان هذا القرار هو التغطية الشرعية للحملات المتعاقبة التي شنها العسكريون بحثا عن السلاح في المعامل والاحياء الشعبية والريف . وقد ادت حملات التفتيش المتعاقبة هذه الى مقتل العديد من العمال على يد قوات الجيش .

ثم انه ، على اثر محاولة الانقلاب العسكري اليميني في ٢٩ حزيران — يونيو الماضي ، قامت مبادرات من صغار الضباط والجنود في البحرية التشيلية لتشكيل لجان دفاع عن الحكم التقدمي ورصد تحركات الضباط الرجعيين . اعتقل العديد من هؤلاء البحارة التقدميين وتعرضوا للتعذيب . واصدر الامين العام للحزب الاشتراكي بيانا يتبنى فيه الشعار الذي اطلقه البحارة والجنود التقدميون — ((المخربون هم الضباط)) — وحثهم على صد اية محاولة انقلابية قد يلجأ اليها كبار الضباط . اعتبر الجيش ان تصريح الامين العام للحزب الاشتراكي دعوة الى شق الجيش . وجرى بحث بملاحقته قضائيا . امام ضغط الجيش ، تنازل الرئيس الندي واقر حق ملاحقة الداعين الى عصيان الاوامر العسكرية .

قد يكون هناك بعض المبالغة في قول ارملة الشهيد الندي (المصدر ذاته) : ((لم نكن نستطيع توزيع السلاح على الشعب لان ذلك مخالف للدستور وحكومة الندي كانت قد تعهدت باحترام الدستور)) — فقد وزع بعض السلاح . لكن تصريحها يعطي فكرة واضحة عن عملية ضبط بناء القوى الشعبية المسلحة حسب ضرورات ((احترام الدستور)) . وقد اعطت المقاومة المسلحة للانقلاب الفاشي فكرة واضحة عن ضعف التسلح والتدريب وفقدان الخطط المنسقة للتصدي للردة المضادة للثورة . ومع ذلك ، استبسل العمال والفلاحون والطلبة ومناضلو احزاب ((الوحدة الشعبية)) واليسار الثوري في مقاومة الانقلاب .

ان ((احترام الدستور)) والعمل ضمن الشرعية عنى ، بالنسبة للموقف من الجيش ، احترام ميزان القوى السائد فيه (سيطرة كبار الضباط المرتبطين بالبرجوازية والامبريالية والمعادين سلفا لحكم الوحدة الشعبية) ، ولجم عملية التعبئة الشعبية المسلحة الى حدودها الدنيا ، لا بل المصادقة القانونية على تولي الجيش انتزاع السلاح من يد العمال والفلاحين والطلاب . وكل هـذه الاحتياطات ، لم تحل دون ((استفزاز)) الجيش ، الذي عملت اكثريته الرجعية الى اقصاء الاقلية الموالية ((للشرعية)) — بواسطة الاغتيال ، كما حدث بالنسبة لقائد الاركان شنايدر عقب انتخاب الندي للرئاسة ، او بواسطة الضغط لدفع المتمسكين بالشرعية الى الاستقالة ، ((حفاظا على وحـدة الجيش)) . فالذي استفز الجيش فعلا ، هـو وجود حكم تقدمي يسحب الارض من تحت المصالح الامبريالية والبرجوازية .

هذا هو التعبير عن ((احترام الدستور)) والعمل ضمن المؤسسات البرجوازية وفي ظل شرعيتها في المجال العسكري . وسوف نوالي في العدد القادم عرض اوجه اخرى لتطبيق خط ((الثورة ضمن الشرعية)) في مجالات التشريعات الاقتصادية والاجتماعية ، والتعبئة الجماهيرية .

التشيلي تحت الجزمة العسكرية

التشيلي بعد شهر من الانقلاب العسكري المدعوم من الامبريالية الاميركية : ينزف من نتائج « حمام دم » لم تشهد أميركا اللاتينية مثيلا له من قبل . أبعد المعلقين عن اليسار والافكار التقدمية يتذكرون احلك ايام النازية وحملات التصفية الجماعية التي شنها فاشيو الجنرال فرانكو في اسبانيا .

نسف مكاسب العمال والفلاحين

بعد ان اعلن العسكريون تمسكهم بالحكم ، خرجت سلسلة من القرارات تفضح المصالح الفعلية وراء الانقلاب العسكري : التبعية للامبريالية الاميركية وللطبقات الرجعية المحلية (كبار الرأسماليين وملاك الاراضي) . واذا كانت الزمرة العسكرية لم تتراجع بعد عن قرار تأميم شركات النحاس الاميركية ، فانها ، في المقابل ، قد اعلنت استعدادها لدفع التعويضات للشركات المؤممة . مع ان حكومة ((الوحدة الشعبية)) كانت قد اجرت حسابا لما يترتب على هذه الشركات من ديون للخزينة التشيلية ، فتبين انها تفوق بكثير التعويضات التي يحق لها ان تتقاضاها من جراء تأميم ممتلكاتها . كذلك اعلن العسكريون انهم سوف يعيدون عددا من الشركات الاخرى المؤممة ((بطريقة اعتباطية)) — على حد قولهم — الى اصحابها ((الشرعيين)) . وفي الوقت نفسه ، يستفيد كبار ملاك الاراضي من الانقلاب الفاشي لاطلاق زمر الرعاع المسلحين التابعين لهم لاستعادة الاراضي التي منحها الاصلاح الزراعي الى الفلاحين المعدمين .

الاجراءات المالية التي اتخذها العسكريون تؤدي — حسب اعترافهم هم — الى ارتفاع اسعار المواد الغذائية الضرورية بثلاثة او اربعة اضعاف . اي تطال الاكثرية الساحقة من الشعب ، وبخاصة العمال والفلاحين . يقابل ذلك قرار رسمي بتجميد الاجور وعلاوات التقاعد ابتداء من الاول من الشهر الجاري . واذا بالذين كانوا بالامس القريب يقيمون الارض ويقعدونها احتجاجا على ارتفاع الاسعار في ظل حكومة ((الوحدة الشعبية)) يعلنون الان : ((ان الجهود والتضحيات التي يبذلها الجميع (طبعا ، عدا الرأسمالية وملاك الاراضي) ستسمح بتدعيم اسس اعادة تعمير الوطن)) !

اغلاق الكليات المصابة بـ ((السرطان الماركسي)) و ((عسكرة الجامعات))

في الوقت الذي تواصل فيه الزمرة العسكرية حملة حرق الكتب التقدمية ، مذكرة باعرق التقاليد الفاشية ، تبدأ عملية ((عسكرة)) الجامعات ، التي شكلت ايام ((الوحدة الشعبية)) موقعا نضاليا هاما للقوى التقدمية . بعد استقالة وزير التربية المدني ، تسلم منصبه قائد عسكري تتلخص مؤهلاته التربوية في كونه يرأس الكلية الحربية .

وهكذا بدأت عملية ((عسكرة الجامعات)) . بعد الانقلاب ، حل اكاديميون من الجناح اليميني من الحركة الديمقراطية المسيحية محل التقدميين في ادارة الكليات والجامعات . لكنهم لم يلبثوا ان طردوا او استقالوا مع بدء عملية ((عسكرة)) التعليم العالي . وحل محلهم جميعا القادة العسكريون المولجون بفرض الامن الامبريالي على الطلاب .

وعلى صعيد اخر ، تقرر الاغلاق النهائي لكليات التربية وعلم الاجتماع والصحافة في كافة جامعات التشيلي . السبب ؟ كل هذه الكليات مصابة بـ ((السرطان الماركسي)) — على حد تعبير العسكريين . لذا تعتبر شهاداتها ملغاة من الان فصاعدا ، ويعتبر خريجوها ((مشبوهين)) و ((مجرمين)) سلفا . الجامعات المهنية لقيت المصير نفسه . والسبب؟ ان طلابها قاوموا الانقلاب . فقد دارت معارك طاحنة حول هذه الجامعات واستشهد فيها ما لا يقل عن ٥٠٠ مناضل .

((عسكرة)) الجامعات والغاء الكليات هي لمسة جديدة تقدمها الفاشية العسكرية التشيلية للتراث الفاشي الدموي المدعوم من الاستعمار .

التصفيات الجماعية

على ان الليل الاسود الذي تعيشه التشيلي تحت الجزمة العسكرية يتجلى قبل كل شيء بحملات التصفية الجماعية والارهاب التي لا تزال سائرة بخطى حثيثة .

مجلة ((نيوزويك)) الاميركية — التي لا يمكن اتهامها بالانحياز الى حكم ((الوحدة الشعبية)) تدين ((نظام الارهاب)) في التشيلي وتعلن ان المعلومات التي توزعها الزمرة العسكرية حول وضع البلاد كذب ليس الا . وتقدر انه قد اعدم ما لا يقل من ثلاثة الاف مناضل في سانتياغو وحدها في الاسبوعين الاولين بعد الانقلاب . كما يكتب مراسلها الخاص انه قد رأى بأم العين في مشرحة العاصمة ٢٠٠ جثة لعمال مقتولين جميعا برصاصة واحدة في الرقبة ، مما يشير الى اعدامهم وهم معتقلون . كما يروي اكاديميان اميركيان اعتقلا في المدينة الرياضية بسانتياغو انهما قد شاهدا ، بأم العين ، اعدام ٤٠٠ معتقل . ويقدر المراقبون ان عدد ضحايا الانقلاب يزيد عن ١٠ الاف ، اكثريتهم الساحقة من العمال والطلاب . كما يقدر عدد المعتقلين السياسيين بما يزيد عن ٣٠ الف معتقل موزعين بين المدينة الرياضية في سانتياغو ، والبارجات العسكرية في مرفأ فالبارايزو (حيث يعلن بعض الصحفيين ان الانقلابيين يلقون المعتقلين احياء في البحر — حسب اعرق تقاليد السلطنة العثمانية) وجزر الساحل التشيلي ومحافظات البلد البالغ عددها ٢٦ محافظة .

كذلك اعلنت الزمرة العسكرية القاء القبض على لويس كورفالان ، الامين العام للحزب الشيوعي التشيلي ، الذي يتهدد الخطر حياته في سجون العسكريين الفاشيين . كذلك اعتقل احد قادة حرب العصابات واليسار الثوري — خوسي غريغوريو ليندو ، المعروف باسم ((الكوماندنتي بيبي)) — مع ٢٢ من رفاقه في احدى غابات سلسلة جبال ((الاند)) على مسافة ٨٠٠ كيلو متر الى الجنوب الشرقي من العاصمة حيث حاولوا تأسيس بؤرة مقاومة مسلحة .

ورغم كل البطش والارهاب ، لا تزال الزمرة الفاشية عاجزة عن بسط سيطرتها . يروي مراسل ((دير شبيغل)) الالمانية الغربية أن عملية عسكرية واسعة النطاق في جنوب البلاد لا زالت قائمة ضد الثوار ، ساهم فيها أكثر من الفي جندي وشرطي ، يستعينون بالطائرات المقاتلة والعمودية ، بقيادة ضباط جرى تدريبهم على يد الجيش الامركي لمناهضة حركات التحرر المسلحة . ولا زالت ضواحي سانتياغو العمالية والشعبية محرمة على رجالات السلطة والعسكر ، لا يجرأون على دخولها الا في حشد من القوات والمدرعات !

